الأمم المتحدة

S/PV.8212



مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢١٢

الخميس، ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد فان أوستيروم	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد أورنيوس سكاو
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد تانوه–بوتشويه
	الكويت	السيد البناي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1807990 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل نيجيريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد محمد بيلا، ممثل لجنة حوض بحيرة تشاد؛ والسيدة تشيترا ناغاراجان، كبيرة المستشارين بالمعنيين بالنزاعات في منظمة أدلفي للأبحاث.

وتشارك السيدة ناغاراجان عن طريق التداول بالفيديو من أبوجا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وإذ أشير إلى آخر مذكرة لمجلس الأمن ٥٠٧ بشأن أساليب عمله، أود أن أحض جميع المشاركين، الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، على الإدلاء ببياناتهم في مدة خمس دقائق أو أقل. كما تشجع المذكرة ٥٠٧ مقدمي الإحاطات الإعلامية على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. كما نحض مقدمي الإحاطات الإعلامية على ألا تتجاوز ملاحظاتهم الأولية الحدود الزمنية المتفق عليها.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بنائبة الأمين العام، معالي السيدة أمينة محمد، التي تنضم إلينا عبر التداول بالفيديو من مونروفيا، وأعطيها الكلمة.

نائبة الأمين العام (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى البعثة الدائمة لهولندا، والسفير فان أوستيروم على عقد هذه الإحاطة الإعلامية وعلى رئاسة مجلس الأمن النشطة حقا هذا الشهر. كما أود أن أهنئ مجلس الأمن، حيث إنني هنا في مونروفيا لإغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا غدا. إنها في الواقع لحظة مثيرة، وإن كان هناك الكثير من المخاوف بشأن الكيفية التي سنواصل بها البناء على مكاسب السلام وكفالة تحقيق التنمية المستدامة. وقد أعربت حكومة ورئيس ليبريا عن بالغ التقدير للدعم الذي قدمته الأمم المتحدة، وطلبوا مني أن أنقل ذلك إلى المجلس.

وأرحب بهذه الفرصة لإحاطة المجلس بشأن الحالة في حوض بحيرة تشاد. لقد أحرز تقدم كبير في مكافحة جماعة بوكو حرام منذ آخر إحاطة إعلامية، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (انظر S/PV.8047). وقد أسهمت عمليات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في تحرير رهائن، وحققت العديد من المكاسب من حيث السيطرة على الأرض. ويشيد الأمين العام بحكومات المنطقة لما يبذلونه من جهود متواصلة وتنسيق متزايد، وهو ما كان أمرا بالغ الأهمية. ومن المهم الآن أن نعمل على إرساء الاستقرار في المناطق التي تمت استعادتها وأن نغتنم الفرصة لتعزيز التنمية المستدامة حقا.

للأسف، لا تزال جماعة بوكو حرام تشن غارات وتقوم بعمليات اختطاف وتفجيرات انتحارية، على نحو ما ظهر الشهر الماضي مع الاختطاف المروع لـ ١١٠ تلميذات في شمال شرق ولاية يوبي في نيجيريا. غير أننا نشعر اليوم ببالغ الامتنان والارتياح لإعادة معظم هؤلاء الفتيات - ١٠٥ فتيات - إلى عائلاتهن.

وتدعم الأمم المتحدة الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد في وضع استراتيجية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المنطقة، تمشيا مع القرار ٢٣٤٩

(٢٠١٧). ونأمل في إطلاق الاستراتيجية الشهر المقبل في انجمينا. وبشكل مواز، يواصل الممثلون الخاصون للأمين العام لوسط أفريقيا وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل جهودهم بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة.

ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان تؤجج انعدام الأمن في منطقة حوض بحيرة تشاد. وستكون الاستثمارات وتعزيز آليات العدالة المجتمعية ضرورية لتعزيز المصالحة وضمان المساءلة والحفاظ على السلام. ومن الأهمية بمكان أيضا لأنشطة مكافحة الإرهاب والمبادرات الرامية إلى منع التطرف العنيف إدماج حقوق الإنسان والأبعاد الجنسانية. ونرحب بتعيين ثلاثة موظفين من الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد معنيين بحقوق الإنسان كجزء من العنصر المدني للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات. لكن تعيين مستشار للشؤون الجنسانية في القوة ضروري على نحو عاجل لتعزيز حماية النساء والفتيات وضمان مشاركتهن في عمليات السلام والتنمية.

فالكثير من الفتيات والنساء في جميع أنحاء المنطقة لا تزال تعاني من العنف الجنسي والعنف الجنساني وغير ذلك من الانتهاكات لحقوقهن. فقد اختطفت جماعة بوكو حرام أكثر من ٤٠٠٠ من النساء والفتيات. واللائي يتمكن من العودة غالبا ما يتعرضن للوصم في مجتمعاتهن. وخلال السنوات العديدة الماضية، زاد استخدام الحركة للنساء والفتيات لتنفيذ هجمات انتحارية زيادة كبيرة. وقد يكون أحد أسباب ذلك نقص تمثيل المرأة في القطاع الأمني لتفتيش النساء الأخريات عند نقاط التفتيش. ومن الواضح أن مشاركة المرأة في الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين من العناصر الحاسمة في استجابتنا.

وبكل أسف، وبشكل مروع، استخدمت جماعة بوكو حرام الأطفال في ١٣٥ هجوما انتحاريا في عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل زيادة بمقدار خمسة أمثال مقارنة بعام ٢٠١٦. ويجب على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود من أجل التصدي لمحنة الأطفال المتضررين من الاضطرابات في المنطقة، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لعودة الأطفال إلى مجتمعاتهم المحلية وبذل جهود أكثر تضافرا لإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم.

إن الحالة الإنسانية في منطقة حوض بحيرة تشاد لا تزال معقدة ومتردية، إذ يحتاج ١٠,٧ ملايين شخص إلى المساعدة المنقذة للحياة و ٢,٣ مليون شخص – بمن في ذلك ١,٥ مليون طفل – شردوا قسرا من ديارهم. ونشكر حكومتي الكاميرون ونيجيريا على مواصلة تعاونهما مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في إطار الاتفاق الثلاثي، ونشجع جميع الدول المتضررة على أن تنفذ بالكامل إعلان عمل أبوجا لعام ٢٠١٦.

وقد كثفت المساعدات الإنسانية بشكل كبير ووصلت إلى أكثر من ٦ ملايين شخص في عام ٢٠١٧. وقد تحسن الأمن الغذائي في الشمال الشرقي لنيجيريا، حيث تم تجنب المجاعة في العام الماضي. إلا أن ذلك التقدم المحرز لا يزال هشا للغاية. وحتى اليوم، يعاني ٤,٥ ملايين شخص بشدة من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء منطقة حوض بحيرة تشاد، ويتوقع أن يرتفع ذلك العدد إلى ٥,٨ ملايين بحلول حزيران/يونيه.

لقد جرى توسيع نطاق المساعدات في بيئة متقلبة للغاية. ففي ١ آذار/مارس، قتل ثلاثة من العاملين في مجال الإغاثة في بلدة ران، في ولاية بورنو، عقب هجوم شنه أحد المتمردين المشتبه بهم من حركة بوكو حرام. ولا يزال ثلاثة آخرون في عداد المفقودين، والمعونات الإنسانية قد علقت مؤقتا. وتشير التقديرات إلى أن هناك حاجة لحوالي ١,٦ بليون دولار لمساعدة ٧,٨ ملايين شخص في أربعة بلدان. وأدعو الدول الأعضاء إلى كفالة تمويل النداء الإنساني تمويلا جيدا وصرف التعهدات على وجه السرعة. لقد كانت تجربة النداء الذي أطلق مؤخرا ناجحة.

وحظي بتقدير كبير، وجاء في الوقت المناسب وتم صرفه بشكل جيد.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على أهمية تعزيز مبادرة المدارس الآمنة وكذلك البنية التحتية للاتصالات حتى يتمكن الناس من طلب المساعدات عند الحاجة. وكانت هذه ثغرة كبرى في عملية الاختطاف الأخيرة لـ ١١٠ من الفتيات في ولاية يوبي. وتسببت الأزمة في تدمير هائل للبنية التحتية الأساسية والمرافق الصحية والتعليمية والمباني التجارية والمساكن الخاصة والأصول الزراعية. وإلى جانب الآثار المترتبة عن التطرف العنيف وتخلف النمو والتحولات الديمغرافية وتغير المناخ، يمكننا أن نرى مثالا قويا آخر على الحالة المعقدة والمتعددة الأبعاد التي تتطلب حقا اتباع نهج متكامل في التصدي للتحديات الإنسانية والإنمائية التي ترتبط بالسلام المستدام.

وتواصل الأمم المتحدة دعم الحكومات المتضررة في تهيئة سبل كسب العيش وتعزيز المؤسسات وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود واتخاذ خطوات أخرى للتصدي للأسباب الجذرية. ولا يزال على المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والمنظمات الدينية الاضطلاع بدور هام في جهود منع نشوب الصراعات وإعادة الإدماج.

إن استعادة النظام الإيكولوجي في منطقة حوض بحيرة تشاد ستكون ضرورية. وستحسن سبل كسب الرزق للملايين وستؤدي إلى الحد من التوترات المحلية وتعزيز التكامل الإقليمي والتنمية. والمؤتمر الدولي الذي عقد في الشهر الماضي المعني بمنطقة بحيرة تشاد في أبوجا كان ناجحا، وأكد اعتماد إعلان أبوجا مجددا التزام المنطقة بزيادة التعاون لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ وعدم الاستقرار في منطقة الساحل وغرب أفريقيا ومنطقة بحيرة تشاد.

وختاما، ينبغي عدم التقليل من آثار زيارة مجلس الأمن إلى المنطقة قبل أكثر من عام، واتخاذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) قد أوجد حقا زخما يجب الحفاظ عليه. والزيارة التي قام بها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٧ ألقت كذلك مزيدا من الضوء على التحديات التي تواجهها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. واستمرار الدعم الدولي المالي والتقني للقوة لا يزال أمرا بالغ الأهمية لحماية التقدم الهش المحرز في مكافحة جماعة بوكو حرام. ومؤتمر القمة المشترك للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن جماعة بوكو حرام – وهو المؤتمر الأول المقرر عقده في النصف الأول من عام ٢٠١٨ – سيكون إجراء هاما آخر. ويجب أن نواصل التصدي لهذه التحديات المعقدة بالتعاون الوثيق مع البلدان المتضررة والمنظمات دون الإقليمية المعنية تمشيا مع القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧).

كما ينبغي لنا أن ندرك أن التدابير الأمنية والعمليات العسكرية قد أثبتت محدوديتها. ولن تكون هناك استدامة للسلام بدون تحقيق التنمية المستدامة، والمكاسب الإنمائية ستكون دائما معرضة للخطر من دون تحقيق السلام الدائم. ويحدوني الأمل في أن نتمكن من العمل معا لإنهاء هذه الأزمة التي تسببت في معاناة هائلة ولا تزال تحمل عواقب وخيمة تتجاوز الحدود.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائبة الأمين العام على سإحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيلا.

السيد بيلا (*تكلم بالإنكليزية*): إسمي محمد بيلا. وأنا،خبير استشعار عن بعد في لجنة حوض بحيرة تشاد في انجامينا. ما فتئت أعمل في حوض جومادوغو يوبي في نيجيريا منذ عام ١٩٩٠ كخبير مائي في وزارة الموارد المائية الاتحادية في أبوجا. وما فتئت أعمل في لجنة حوض بحيرة تشاد منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

ستركز إحاطتي الإعلامية اليوم على تفاوت أحوال المناخ وما له من أثر على مواطن الضعف في حوض بحيرة تشاد،

وعلى ما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة للحد من الضعف العام في المنطقة. وللمساعدة على فهم الحالة، سأتشاطركم تجربتي من مجتمع يعيش على زراعة أراضي البحيرة، ثم من أربعة مجتمعات محلية كانت تعتمد على شاطئ بحيرة تشاد ولكنها الآن تبعد ١٠ كيلومترات عن البحيرة وتعتمد على تقاسم موارد نهر جومادوغو يوبي لكسب عيشها.

لقد ثبت أن عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ كانا من أسوأ السنوات العجاف في بورنو في التاريخ الحديث. فالروافد الصغيرة لبحيرة تشاد – أنهار يوبي ويدسيرام والعبيد – كانت جافة وانخفض مستوى بحيرة تشاد ثلاثة أمتار دون المستوى الحرج لمحطة الضخ في كيرينوا. وبناء على ذلك، لم يتمكن مشروع الري في جنوب تشاد من ري أي من الأراضي من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٨٦. وأصبحت أراضي البحيرة ملاذا ووفرت فرصة للعمال الزراعيين من مشروع الري جنوب تشاد لزراعة الذرة والبقول. وفي عام ١٩٨٥،كان هناك ٢٥٠٠٠ شخص يعيشون في ٤٩ قرية واقعة على طول الجزء الغربي من بحيرة تشاد في نيجيريا. وفي عام ٢٠١٠، كان عدد السكان في الجزء الأوسط من الحوض الشمالي يقدر بنحو ٥٦٤٢١ شخص يعيشون في القرى الواقعة على أراضي البحيرة. وزراعة أراضي البحيرة للمحاصيل باستخدام طريقة رطوبة التربة المتبقية التي بدأت منذ عام ١٩٨٥ أو عام ١٩٨٦ هي من أساليب التكيف مع الجفاف وحرمان المجتمعات المحلية المحيطة ببحيرة تشاد.

كوكيري إحدى القرى الواقعة بالقرب من المثلث الحدودي بين النيجر ونيجيريا وتشاد. وفي عام ٢٠١٠، كان يقدر عدد السكان في تلك القرية الواقعة على بحيرة بنحو ١ ٤٢٥ نسمة، وسكانها من الفلاحين الذين يزرعون الفول والذرة الصفراء. ويجمع سوق الخضار المحلي الفلاحين ومربي المواشي والتجار من جميع البلدان الثلاثة. في تموز/يوليه ٢٠١٠، عندما كنت في مهمة هناك، أبلغني زعيم تقليدي بأنه في السنوات الثلاث السابقة، لم يكن بالإمكان ممارسة الزراعة التي تعتمد عادة على الماء المستخرج من الرطوبة في الجو بسبب الشح في مياه نهر كومايوغو — يوب، ولم يصل الماء إلى الأراضي الزراعية المحيطة بقرية كوكيري. ولا يوجد دليل على ملاحظة تلك السنوات التي اتسمت بعدم ممارسة الزراعة، وفقدان سبل كسب الرزق لجميع القرى الجزرية الواقعة حول كوكيري، أو دليل على أن تلك المنطقة حصلت على دعم من السلطات المحلية أو المنظمات المجتمعية المحلية. وحتى اليوم، لا يمكن لأي سلطة الكشف عما إذا كانت هناك كارثة مماثلة تحدث حاليا لأنه لا يوجد سوى محطة واحدة لقياس مستوى المياه على الساحل القديم لبحيرة تشاد بأكمله، وتبلغ مساحته ٢٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع، ويقع في بول بتشاد. وبوجه عام، فإن شبكة الرصد البيئي في حوض بحيرة تشاد لا تفي بالغرض، وضئيلة، وضعيفة من حيث التمويل والتشغيل.

إن مالام باتوري وكانيرام، في نيجيريا، وبوسو وماموري، في النيجر، مستوطنات مشاطئة لنهر كومايوغو – يوب الذي يشكل الحدود بين النيجر ونيجيريا. وقبل الجفاف الذي ضرب الساحل كانت الأربع مستوطنات جميعها تقع على شواطئ بحيرة تشاد، غير أن تقلص بحيرة تشاد قد خفض من عدد السكان في المجتمعات المحلية المتنافسة على التدفق الموسمي لنهر كومايوغو – يوب من أجل زراعة المحاصيل في موسم الجفاف. إن تنافس المجتمعات المحلية على مياه النهر أدى إلى إدعاءات وإدعاءات مضادة على جانبي الحدود، وفقدان سبل العيش أدى إلى تراكم التوتر الاجتماعي بين الشباب قبل اندلا ع التمرد في ٢٠١٢. على الرغم من أن اللجنة المختلطة من النيجر ونيجيريا أنشأت آلية للتشاور بشأن استخراج المياه على الصعيد الوطني للحيلولة دون زيادة التوتر الاجتماعي، فإن التعاون عبر الحدود في الإدارة المحلية للمياه يمكن أن يساعد في إدارة النزاعات والحد من التوتر الاجتماعي بين الشباب.

هذان مثالان على العديد من الحوادث المحتملة الوقوع في جميع أنحاء منطقة حوض بحيرة تشاد التي تمر من دون ملاحظة على المستوى الوطني لأن آلية إدارة المياه الوطنية لدينا غير مصممة لاستخلاص هذه المعلومات أو الرد عليها. وبالمثل، لم يلاحظ تقلب المناخ وأثره على فقدان سبل كسب الرزق، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بسبب جوانب القصور في المستويات الدنيا في إدارة المياه.

إن الحل الواضح لمسألة سوء إدارة المياه التي أدت إلى فقدان سبل العيش والتوترات المتزايدة يتمثل في إعادة هيكلة الإدارة الرشيدة للمياه لتشغيل الآلية بطريقة تشاركية على الصعيد المحلي، بالاقتران بإسهامات من المجموعات المستخدمة للموارد. وينبغي أن تشمل قدرات المجموعات المستخدمة لها رصد الموارد والإبلاغ عنها ف ذلك عملا متزامنا مرتبطا باستغلال الموارد.

أما على الصعيد الإقليمي، فيجب أن يتمثل الحل في الاعتراف بالصلة القائمة بين تدهور البيئة المحلية وتكرار جفاف الساحل. إن التحديات البيئية التي تواجه حوض بحيرة تشاد مرتبطة بالتحديات الناجمة عن مشكلة تغير المناخ التي تواجهها منطقة الساحل في أفريقيا. فمنطقة الساحل تواجه شدة تقلب المناخ التي ينجم عنها تواتر فترات الجفاف، والجفاف القصير المدة، وهطول الأمطار العالية الكثافة، والتصحر، وندرة المياه، وانحلال التربة، وفي نهاية المطاف، انعدام الأمن الغذائي. وبالتالي، فإن معالجة الأسباب الجذرية للتحديات المناخية المحلية من خلال تقييم المخاطر وإدارتها سيتطلب حلا مماثلا في منطقة الساحل على الصعيد الإقليمي.

ستظل التهديدات المستقبلية المرتبطة بالمخاطر المناخية قائمة في حوض بحيرة تشاد وكذلك في مناطق أخرى من العالم تواجه حاليا هشاشة متصلة بالمخاطر المناخية. إن مجلس الأمن فريد في موقفه الحالي ليس فقط فيما يتعلق بإنهاء الصراعات فحسب، بل أيضا لمنع نشوب الصراعات في المستقبل من خلال دبلوماسية المناخ، استنادا إلى تقييم المخاطر والإنذار المبكر وتقارير تقييم المخاطر التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في الميدان.

خلال الأسبوعين الماضيين، شاركت لجنة حوض بحيرة تشاد في البعثة المشتركة مع الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والباحثين، والشركاء في التنمية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة بحيرة تشاد. وخلال البعثة، أُبلغنا بأنه يوجد في منطقة لاك، ١٢٠ منطقة منخفضة يمكن تطويرها بحيث تصبح صالحة للزراعة على مدار السنة. لقد شهدنا كيفية استخدام المنظمات المجتمعية النسائية للمناطق المنخفضة في زراعة الخضراوات العضوية، واستمعنا إلى طلب الشباب بشأن بناء السدود كآلية لإدارة المناطق المنخفضة لزيادة استغلال تلك المناطق المنخفضة. وهذه المنظمات المجتمعية يمكن أن تنشأ حول كل المناطق المنخفضة أو المجموعة المستعملة للموارد وتزويدها بالتدريب والمعدات اللازمة لرصد مستوى المياه لإكمال عدم توفر المعلومات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ويمكن تجميع المعلومات والتقييمات السنوية لأفرقة الأمم المتحدة المتكاملة على الصعيدين الوطني والمحلي، ومن ثم الإبلاغ عن الإحاطات الإعلامية المنتظمة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. ويمكن أن يصدر مجلس الأمن الإنذار المبكر على الصعيد العالمي كلما دعت الحاجة إلى ذلك كأساس لتدابير إدماج التكيف مع تغير المناخ، والتعاون في إدارة المياه، ومنع نشوب النزاعات وإدارتها، وتعزيز القدرة على التكيف مع سبل كسب العيش والأمن العالمي. لدي ثلاث توصيات أقدمها إلى مجلس الأمن.

أولا، ينبغي على سبيل الأولوية تطبيق أي نظام تشاركي في الإدارة المحلية للمياه في حوض بحيرة تشاد. ثانيا، ينبغي إدراج تقييم المخاطر المناخية والأمنية والإبلاغ عنها من المناطق

المتضررة بالنزاع في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد في الإحاطتين الإعلاميتين اللتين يقدمهما بشكل منتظم إلى مجلس الأمن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. ثالثا، بالنظر إلى التوقعات باستمرار الاحترار العالمي داخل المناطق المتأثرة بالنزاع المخاطر المناخية والأمنية، ينبغي تجميع التقارير التي تصدر على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية وتقديمها إلى مجلس الأمن لكي تكون بمثابة إنذار مبكر لتقديم المشورة إلى أعضاء الأمم المتحدة، ومن أجل منع نشوب النزاعات وإدماج التكيف مع تغير المناخ، والتعاون في إدارة المياه، ومنع نشوب النزاعات وإدارتها، وتعزيز القدرة على التكيف مع سبل كسب العيش، والأمن العالمي لكوكب الأرض.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بيلا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناغارجان.

السيدة ناغارجان (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مملكة هولندا على دعوتي إلى المشاركة في هذه الإحاطة الإعلامية، لكونها تتولى رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر الزميلين اللذين قدما الإحاطتين الإعلاميتين وهما، نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، والسيد محمد بيلا من لجنة حوض بحيرة تشاد.

يصادف هذا العام مرور ١٥ سنة منذ بداية العنف الذي حددناه في الجماعات المسلحة في منطقة بحيرة تشاد. وسأركز في إحاطتي الإعلامية على المسارات المحتملة لديناميات الصراع الحالي، وضرورة منع الأسباب الجذرية للصراعات في المستقبل. لقد ولدت وعشت في مايدوغوري. وما فتئت أعمل على تحليل النزاعات، وحقوق الإنسان، وبناء السلام والوقاية طوال فترة الـ ١٢ سنة الماضية. سأتكلم عن المنطقة ككل، ولكن بالنظر إلى الخلفية التي انتمى إليها، سأركز بقدر كبير على نيجيريا. وسأتكلم عن أربع مجموعات من الديناميات.

المجموعة الأولى تدور حول العوامل البيئية والمناخية. إن المشكلة ليست في الانحسار المزعوم لبحيرة تشاد، وإنما، على النحو الذي عرضه زميلي محمد بيلا للتو، في زيادة التقلبات. لقد شهدت بحيرة تشاد تقلبات عبر التاريخ. والمجتمعات المحلية تتكيف مع التغيرات، على الرغم من أن آليات التكيف مرت باختبارات مؤخرا. إن المسألة تتعلق بالأحرى بإدارة الموارد الطبيعية والحصول عليها وتأثير انعدام الأمن وزيادة التقلبات المناخية. فقد اشتكى المزارعون الذين تكلمت معهم من تأثيرات تغير مستويات البحيرة وزيادة تقلب معدل سقوط الأمطار، وقالوا إن ذلك يتسبب في عدم قدرتهم على زراعة المحاصيل بشكل سليم وفي انخفاض غلة المحاصيل أو انعدامها وفي انتشار الحشرات التي لا تموت بسبب عدم هطول الأمطار. ويضطر الرعاة إلى تغيير مسارات الرعي. ويتحدث الصيادون عن تغير كميات الأسماك في الكتل المائية. ونحن نشهد، في المقام الأول، انخفاض القدرة على التكيف بسبب المناخ والنزاع.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أخبرني أحد المزارعين النيجيريين كيف كان يزرع بالاعتماد على موسم الأمطار أو على مياه البحيرة أو على جدول للري، في أي عام من الأعوام. وقال إنه إذا لم تكن إحداها كافية في أي سنة من السنوات، فلا ضير في ذلك، لأنه لن تحدث الكوارث الثلاث كلها في نفس الوقت. ومع ذلك، قال إن الأزمة تسببت الآن في القضاء على كل سبيل لكي يطور المرء نفسه اقتصاديا. فالمرء لا يملك المال، وحتى وإن كان يملكه وأخفق – وهو أمر مرجح بسبب نقص كمية الأمطار والقيود الأمنية وجماعة بوكو حرام – فليس بوسعه اتباع السبل الأخرى. وتكاد تكون جميع الأنشطة الاقتصادية قد انهارت.

ثانيا، نرى أيضا توترات بين الفئات المهنية وداخلها. فقد تفاقم النزاع بين فئات المزارعين والرعاة وصيادي الأسماك والصيادين وفي داخلها بسبب تناقص مساحات الأراضي الصالحة للزراعة. وتزداد الكثافة السكانية الناتجة عن النزوح، وذلك بسبب زراعة المحاصيل على مسارات ومناطق الرعي وتغيّر تحركات الرعاة وتبدل أنماط هطول الأمطار التي تؤثر على غلة المحاصيل وصحة الماشية والقيود العسكرية والمخاوف الأمنية وعدم كفاية الأراضي والمياه. وعلاوة على ذلك، أدى النزاع إلى زيادة توترات اجتماعية وعرقية بسبب الآثار الاقتصادية التي تعاني منها البلدان الأربعة جميعها.

ثالثا، يتسبب قيام المدنيين بجمع الحطب والجيش بقطع الأشجار في زيادة إزالة الغابات. وذلك الأمر، فضلا عن إحراق الزروع في المنطقة الأوسع نطاقا، ليس له تأثير حالي على الحماية والأمن فحسب، بل ينطوي أيضا على آثار مستقبلية تتعلق بتدهور التربة والتصحر وسبل العيش الزراعية وتوافر الحطب لتدخين السمك. ولا توجد أي روابط واضحة مستمدة من التجربة العملية بين تلك التغيرات والتجنيد في جماعات المعارضة المسلحة، ولكن تلك الآثار على سبل العيش وزيادة التفاوتات هي حوافز طبيعية للانضمام إلى هذه الجماعات، حيث تحدث في الحيز نفسه. وقد تكون هناك صلة.

أما الدينامية الثانية التي سأتكلم عنها، فهي الطابع الجنساني للعنف. إن الرجال والفتيان الأكبر سناً غالبا ما يكونون أول الفارين من المناطق غير الآمنة. إذ تقوم الجماعات المسلحة باستهدافهم وقتلهم عن عمد وتجنيدهم بشكل قسري. ويُنظر إليهم بعين الشك ويتم توقيفهم واحتجازهم من قبل الأجهزة الأمنية، وهم يشاركون في القتال، تاركين النساء من جميع الأعمار، فضلا عن الفتيات والفتيان الأصغر سنا والرجال المسنين يكافحون من أجل التكيف مع هذه الظروف. وفي نفس الوقت، ومع تزايد مستوى الجرائم ضد النساء والفتيات، والتي تتراوح من اختطافهن من المدارس، وهو ما رأيناه في العناوين الرئيسية لوسائط الإعلام الدولية، إلى استخدامهن في تنفيذ التفجيرات أو ما يُسمى بالمفجرين الانتحاريين. كما نشهد ارتفاع مستويات الزواج المبكر والقسري إما إلى المقاتلين أو بسبب الضغوط الأسرية بسبب الافتقار إلى الموارد، وحالات الاستغلال الجنسي والإيذاء والعنف، بما في ذلك على يد أولئك الذين يفترض أن يقوموا بحمايتهن لا استغلالهن، والاشتغال بالجنس من أجل البقاء.

كما يتضرر الأشخاص ذوو الإعاقة بصورة غير متناسبة. إذ إنهم غير قادرين على الهروب من العنف ويجدون صعوبة في التكيف عندما يتم تشريدهم. كما أصيب عدد غير معروف من الناس بإعاقات بسبب العنف. وأسفرت تجاربهم عن معاناة الكثيرين منهم من صدمات نفسية. فما الذي يعنيه ذلك على المدى الطويل، عندما يصبح الكثير من الرجال في عداد المفقودين، تاركين النساء يواجهن الأعباء من دونهم؛ وعندما يعاني الكثير من النساء من العنف والصدمات؛ وعندما يكون جميع الأطفال والشباب إما قد شاركوا في العنف أو تعرضوا له؟

تتعلق الدينامية الثالثة التي سأتكلم عنها بالتوترات بين المشردين داخليا واللاجئين والعائدين والمجتمعات المحلية المضيفة. لقد كانت شعوب المنطقة سخية جدا في إيواء أولئك المشردين ومساعدتهم، وهو أمر بدأ قبل وقت طويل من وصول دوائر العمل الإنساني. ومع مرور الوقت، أدت تلك الدينامية إلى بعض التوتر. فعلى سبيل المثال، قمت برفقة محمد بيلا بزيارة باغا سولا في تشاد قبل أسبوعين. وهناك، يشعر الصيادون النيجيريون بأنهم يتعرضون للتمييز فيما يتعلق بالحصول على المعلومات والخدمات، إذ إنهم لا يتكلمون اللغات المحلية. ومما يؤسف له أن تلك التوترات قد تفاقمت بسبب المساعدة الإنسانية التي يُنظر إليها على أنها لفائدة المشردين داخليا وحدهم على الرغم من أن العنف يؤثر على الجميع.

أما الدينامية الرابعة فتتعلق بالحكم وتوفير الأمن. لقد عانت المنطقة طويلا من ضعف الحكومات وبعض خدمات الدولة أو غيابها، وزاد النزاع من تفاقم تلك الحالة. كما أن هناك شعورا بالسخط إزاء القيادات المجتمعية. فقبل الأزمة، كان يُنظر إليهم في بعض الأحيان على أنهم مسيسون وفاسدون، أما الآن فيُنظر إليهم على نحو متزايد على أنهم يحولون المعونة لأنفسهم ولأسرهم. وعلاوة على ذلك، نعلم أن الفساد وعدم المساواة هما من الأسباب الجذرية للنزاع، ويرى الناس أنهما قد تفاقما. ويمثل توفير الأمن مشكلة كذلك. فقيام الجيش باتخاذ إجراءات أو تقاعسه عن ذلك يتسبب في إلحاق الضرر بالمدنيين من خلال، أولا، عدم حماية المجتمعات من العنف؛ وثانيا، عدم منع الأضرار التبعية أثناء العمليات؛ وثالثا، الاستهداف المباشر للمدنيين وما يتخلله من انتهاكات لحقوق الإنسان.

وأنا لا أقلل من حجم التحديات التي تواجه جيوش المنطقة، وقد شهدنا بعض التطورات الإيجابية. فعلى سبيل المثال، يُنتظر في نيجيريا حاليا توقيع الرئيس بخاري على سياسة وطنية بشأن حماية المدنيين، ويحاول الجيش مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على حماية المدنيين والتخفيف من الضرر في تدريبات أفراده. ومع ذلك، لا يزال الضرر يلحق بالمدنيين، مما يزيد من عدم الرضا عن الدولة والشعور بالإحباط تجاهها. كما أن هناك المسائل المتعلقة بالميليشيات المحلية التي أُنشئت في الأصل لحماية السكان المدنيين. وفي نيجيريا، هناك شواغل متزايدة بشأن yan gora، أو ”القوة المدنية المشتركة“، على وجه الخصوص. إذ يقول الناس إن أفرادها يخوفون ويصفون الحسابات ويتجرون بالمخدرات ويبتزون ويسرقون ويحولون مسار المعونة ويرتكبون أعمال تحرش واستغلال واعتداء جنسي. ويساور الناس القلق من أن تزايد التسييس والتعبئة الانتخابية ومستويات الإجرام وعدد العصابات سيؤدي إلى مرحلة جديدة في النزاع.

وعلى الرغم من أننا نأمل في أن يعود السلام قريبا، سأوجز للمجلس ثلاثة طرق قد يتطور بها النزاع.

أولا، قد تنهزم الجماعة التي يقودها شيكاو، لكن الجماعة التي يقودها أبو البرناوي قد تزداد بأسا ويصبح قتالها أكثر صعوبة لأن تجنب إلحاق الضرر بالمدنيين يعني أنه ربما تكون قادرة على استبقاء مقاتليها، كما أنه يضمن المزيد من العلاقات الاستراتيجية مع السكان المحليين.

أما السيناريو الثاني فهو أن تقوم الميليشيات المحلية، بسبب عدم اكتمال وعدم فعالية عمليات نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، برسم ملامح المرحلة التالية للنزاع، حيث يتصاعد انخراطها في الإجرام ليصبح عنفا مستمرا ضد السكان المدنيين، وربما ضد الدولة.

والسيناريو الثالث هو أن تفضي التوترات بين المجتمعات المحلية، مقترنة بالهجمات الانتقامية وانخفاض فرص الحصول على الموارد إذ يعيش الناس في أماكن يتزايد اكتظاظها، إلى تشكيل ميليشيات محلية قائمة على الهوية، مما يؤدي إلى مواجهات وأعمال عنف. ولنتذكر أيضا الانتخابات المقبلة المقرر عقدها في الكاميرون في تشرين الأول/أكتوبر، وفي نيجيريا في شباط/فبراير ٢٠١٩. ومن المهم ألا تؤثر هذه المنافسات السياسية على المنافسات المجهولة أو تتأثر بها.

ولذلك، فما هي سبل السلام؟ أولا وقبل كل شيء، إن الأزمة لم تنته. وللأسف، لا تزال هناك احتياجات إنسانية. وتمويل الأنشطة الإنسانية ودعمها أمر هام. كما يجب علينا إيلاء الاهتمام الواجب لديناميات النزاع الحالية ومساراته.

ويتعين أن تكون منطقة بحيرة تشاد مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. والمجلس بحاجة إلى تلقي تقارير من الأمانة العامة تكون أكثر منهجية ومراعية لتطورات النزاعات وللمناخ وللاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك الأسباب الجذرية للنزاعات

وعواملها، فضلا عن عقد المزيد من جلسات الإحاطة الدورية عن الحالة لضمان أن يظل المجلس مطلعا على ديناميات النزاع المتغيرة في هذه المنطقة المضطربة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى التحليل السليم الذي تستند إليه القرارات السياساتية والبرنامجية. هناك ربما تقييمات للاحتياجات الإنسانية كافية بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني، لكن يغيب التحليل المتكامل المناسب الذي يربط بين النزاعات والمناخ والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. وهذا لا يعني أنه لا ينبغي لنا أن نفعل أي شيء في انتظار التحليل، ولكن يتعين علينا أن نضمن أن تكون عمليات التفتيش مجدية، وألا تتسبب في أي ضرر، وأن تستجيب للحالة.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثالثة والأخيرة. يجب على الأمم المتحدة والمانحين والدول المتضررة أن تضمن أن يراعي صرف كل سايفر ونايرا ويورو وجنيه ودولار في المنطقة من الآن فصاعدا، السياقات ويشمل المناخ والنزاعات والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، وأن يتم رصد تأثير التدخلات بناء على تلك العوامل. وعلى سبيل المثال، يجب أن ينظر برنامج سبل العيش في مسارات هطول الأمطار في المستقبل لمعرفة المحاصيل التي ستستمر في المستقبل. وإذا كانت تدعم نظام ”بولدر“ في تشاد، يجب أن تنظر في من سيتمكن ومن لن يتمكن من الوصول إلى المناطق المتزايدة من الأراضي الخصبة التي سينتجها، وكيف أن ذلك سوف يذكي التوترات القائمة. وبخلاف ذلك، لن تؤدي التدخلات إلى تغير مستدام وتحسين في حياة الناس في منطقة حوض بحيرة تشاد.

والأسوأ من الحالة السيئ هو تلاشي التفاؤل والأمل في التغيير. وقد التقيت قبل بضعة أسابيع بشابة عضوة سابقة في جماعة ”أنصار الشريعة“. فقد انضمت إلى المجموعة لجعل المجتمع أفضل. وأخبرتني بأنها تعتقد أن المجتمع كان سيتحسن أثناء غيابها، لكن عندما عادت، رأت أن المجتمع قد أصبح أسوأ. وإذا عدنا ١٥ إلى ٢٠ سنة إلى الوراء، يمكننا أن نرى بداية ما نحن عليه اليوم. وبالنسبة لمعظم الناس، تدهورت الظروف المعيشية بشكل كبير. والسؤال هو: هل أدت الحالة السابقة إلى الصراع والأزمة الحالية؟ هل الحالة الراهنة أسوأ من الحالة السابقة، وإذا كان الأمر كذلك، فماذا يعني ذلك بالنسبة للمستقبل؟

إنني أحث أعضاء مجلس الأمن على اتخاذ إجراء الآن لمنع ديناميات الصراع الحالية من أن تصبح الأسباب الجذرية للنزاعات في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناغاراجان على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم سيدي، ووفد بلدكم على عقد جلسة الإحاطة الإعلامية اليوم وعلى إتاحة الفرصة لنا لمناقشة الحالة في حوض بحيرة تشاد بعد مرور عام على زيارة المجلس للمنطقة واعتمادنا القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، الذي كان فريدا في نهجه الشامل، ودمجه للتنمية وحقوق الإنسان والأمن.

كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على نظرهم في الأوضاع الإنسانية والأمنية واقتراحاتهم بشأن الخطوات التالية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع. لقد قدموا بالفعل عددا من المقترحات الملموسة، وآمل أن تكون الأمانة العامة قد أخذت هذه الملاحظات بعين الاعتبار. ونحن نتطلع إلى مناقشة بعض هذه الأفكار فيما بعد مع الدول الأعضاء الأخرى.

لا تزال الحالة الأمنية في حوض بحيرة تشاد مصدر قلق كبير. ففي ٢ آذار/مارس، أدان المجلس الهجوم على عمال

الإغاثة الإنسانية في ران والآخر في دابشي، حيث تم اختطاف عدد كبير من طالبات المدارس.

ولا تزال الأزمة الإنسانية وخيمة على غرار ما كانت عليه عندما زرنا المنطقة قبل عام. ولا يزال عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية ١٠,٧ ملايين شخص، ويعاني الآن ٥,٨ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وندعو المانحين إلى الحفاظ على زخم الاستجابة، بما في ذلك الوفاء بالاحتياجات المالية البالغة ١,٦ مليار دولار لعام ٢٠١٨. وندعو جميع أطراف النزاع إلى إتاحة وصول المنظمات الإنسانية الآمن وفي الوقت المناسب وبدون عوائق، بما يتماشى مع القانون الإنساني الدولي.

واستنادا إلى الأوضاع الإنسانية والأمنية، من الواضح أنه يتعين أن يظل المجتمع الدولي ومجلس الأمن، مهتمين بالكامل بالأزمة. وفي ٢١ آذار/مارس، إفتتحت المملكة المتحدة مكتبا دبلوماسيا في تشاد لتيسير الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة ومعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن.

إننا نرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومات المنطقة من خلال فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات للتصدي للتهديد الإرهابي. وأرحب بحضور ممثل نيجيريا في هذه الجلسة. وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن إصرار بلده وقيادته على مكافحة الإرهاب، والإشادة بالشراكة بين المملكة المتحدة ونيجيريا بشأن هذه القضية وغيرها من القضايا الحيوية.

وعلى الرغم من أن للنهج العسكري دوراً هامًا في تحقيق الاستقرار في المنطقة، فإن حل الأزمة لا يمكن أن يكون عسكريًا فقط. وكما هو معترف به في القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، من الأهمية بمكان، من أجل تحقيق السلام المستدام، فهم الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار الإقليمي، بما في ذلك الفقر وتغير المناخ وانعدام المساواة والتطرف العنيف. إننا نشيد بالجهود الجارية لبلدان المنطقة، سواء بشكل فردي أو مشترك، من خلال لجنة حوض بحيرة تشاد لتحقيق ذلك الهدف. ويجب أن نضمن أن تظهر حكومات المنطقة قيادة قوية، ولا سيما فيما يتعلق بتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم. ويجب على المجتمع الدولي وعلينا نحن في الأمم المتحدة أن ندعم تلك الجهود باستراتيجيات قوية بشأن الوقاية واستدامة نهج السلام.

لقد أظهرت نائبة الأمين العام قيادة قوية جمعت فيها بين الأنشطة التي تقوم بها الكثير من وكالات الأمم المتحدة الإنمائية واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، المرتبطة بجهود أمنية أوسع نطاقا. ويجب علينا تطبيق هذه الدروس وهذا النهج في منطقة حوض بحيرة تشاد. ويجب على البعثات السياسية الخاصة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، العمل على ضمان أن تكون جهودهما متماسكة وأن يتم دعم الاستراتيجيات الإقليمية بشكل متبادل. وأنا أتفق تماما مع ممثل لجنة حوض بحيرة تشاد، الذي أشار إلى أنه يتعين إدراج تحليل شامل في الإحاطات الإعلامية المقبلة التي سيقدمها المكتبان إلى المجلس. ويجب أن تستند استراتيجية الأمم المتحدة إلى معلومات دقيقة حتى يمكن توقع حدوث الأزمات في المستقبل ويمكن للمجلس، ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع وحكومات المنطقة اتخاذ إجراءات وقائية تمشيا مع تركيز الأمين العام على الوقاية.

وفي هذا اليوم العالمي للمياه، دعونا نتذكر أن التغيرات المناخية والبيئية، تشكل السبب الجذري الرئيسي للصراعات. وإذا أردنا بناء سلام مستدام وتعزيز التنمية المستدامة، يجب علينا دعم الجهود الرامية إلى بناء سبل العيش التي تقاوم تغير المناخ، بما في ذلك من خلال تقييمات المخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر الملائمة. ومن الأمور الحيوية أيضا أن تأخذ الأمم المتحدة وحكومات المنطقة الاهتمامات الخاصة للنساء والأطفال، بعين الاعتبار في جهود تحقيق الاستقرار وحل

الصراعات وبناء السلام، وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويمكن للأمم المتحدة أن تدعمه من خلال وجود أقوى وأكثر اتساقا داخل البلد.

وكما ذكر ممثل المملكة المتحدة عندما اتخذنا القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، ”سنخذل شعوب المنطقة إذا لم نستجب لما رأيناه“ (S/PV.7911، الصفحة ٦). وعندما سافرنا إلى المنطقة، رأينا الأسباب الجذرية والنتائج الخطيرة للصراع ويجب أن نعالجها. إن حوض بحيرة تشاد منطقة تتطلب اتباع نهج السلام المستدام، ونأمل أن يتمكن الأمين العام من إبراز دعم الأمم المتحدة من خلال زيارة المنطقة، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧).

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بوصف كازاخستان دولة مراقبة في الاتحاد الأفريقي، فإنها تشيد بمملكة هولندا على اختيارها مسألة مهمة ومناسبة جدا من حيث التوقيت، للنظر فيها خلال رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر. ونتطلع إلى مناقشة تؤدي إلى المزيد من الوعي والعمل.

ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات الإعلامية، نائبة الأمين العام أمينة محمد؛ وممثل لجنة حوض بحيرة تشاد السيد بيلا؛ والمستشارة السامية لشؤون النزاع في أديلفي، السيدة شيترا ناغاراجان، على إطلاعنا على آخر المستجدات. كما نرحب بوفد نيجيريا في القاعة اليوم.

تعد الحالة الإنسانية عبر منطقة بحيرة تشاد في الوقت الحاضر، إحدى أشد الحالات الإنسانية وطأة في العالم. ويوجد ما يناهز ١٠,٧ مليون شخص هذا العام بحاجة إلى مساعدة إغاثة، ولا يزال انعدام الأمن المستمر والعنف يرفعان نسب النزوح إلى مستويات عالية للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني ما يقرب من ٤,٥ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. لذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه للمساعدات الإنسانية في البلدان المتضررة. ويجب أن تكون الجهود الإنسانية المستدامة مصحوبة ومعززة بالدعم من أجل الانتعاش وزيادة جهود التنمية.

كما أن لتدهور الوضع الإيكولوجي في المنطقة تأثيرا عميقا على آفاقها الاجتماعية والاقتصادية. ويقدر أن ٤٠ مليون شخص يعتمدون على بحيرة تشاد في الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك والتجارة. وقد انحسرت مساحة بحيرة تشاد على مدى السنوات الـ ٦٠ الماضية بنسبة ٩٥ في المائة نتيجة لفترات طويلة من الجفاف وتغير المناخ، الأمر الذي أثر على نظم المنطقة الإيكولوجية واقتصادها. وبالتالي، فإن العاطلين عن العمل من الشباب وقعوا فريسة لجماعة بوكو حرام المتطرفة.

ومن الملح، إلى جانب الجهود التي تبذلها لجنة حوض بحيرة تشاد لمعالجة المسائل الأمنية، أن يدعم الشركاء الدوليون والجهات المانحة مشاريع من قبيل نقل المياه داخل الحوض، الذي يهدف إلى إحياء بحيرة تشاد. إن هذا التدبير لا يعمل على تعزيز التكامل الإقليمي فحسب، بل والتنمية. ونشيد بحكومة نيجيريا واللجنة على استضافة المؤتمر الدولي لإنقاذ بحيرة تشاد الذي عقد في أبوجا في الشهر الماضي. ونشدد على أهمية مواصلة الأمم المتحدة إجراء تقييمات لمخاطر التحديات الأمنية المتصلة بالمناخ، عند الاقتضاء، وتسليط الضوء على ضرورة تنفيذ وثائق مجلس الأمن ذات الصلة من أجل التخفيف من حدوث زيادة مفاجئة فيها.

وعلى الصعيد الأمني، ندين بشدة الهجمات على السكان المدنيين من قبل متمردي بوكو حرام، ولا سيما اختطاف الأطفال والنساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي ولأغراض التفجيرات الانتحارية. لقد حققت القوة المشتركة المتعددة الجنسيات نتائج جديرة بالثناء في الحد من قدرات جماعة بوكو حرام العملياتية والرقعة الجغرافية التي تغطيها. وبالمثل، فإن من الأهمية بمكان مواصلة تعزيز الشراكة بين البلدان الإقليمية من خلال اللجنة التوجيهية المشتركة للجنة حوض بحيرة تشاد

والاتحاد الأفريقي بغية حشد الدعم للاحتياجات العملياتية العاجلة للقوة المشتركة.

بيد أن لدعم الأمم المتحدة ومشاركتها في القضايا الإقليمية أهمية حيوية. وننوه بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وكذلك لوسط أفريقيا، من أجل تعزيز التنسيق والدعم المقدم من الشركاء الإقليميين، مع التركيز على الدعم المشترك من أجل لجنة حوض بحيرة تشاد ولمكافحة جماعة بوكو حرام، بالإضافة إلى مجالات التعاون الأخرى.

ونشدد على أهمية تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية، بوصفها حجر الأساس في تحقيق الاستقرار والمصالحة والتنمية في منطقة بحيرة تشاد. كما إننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وضع وتنفيذ استراتيجية عملياتية واحدة وشاملة تتصدى للأسباب الجذرية للأزمة. وينبغي تنفيذ هذه الاستراتيجية بالتعاون الوثيق مع البلدان المتضررة. ولذلك، فإننا نرحب بعقد المؤتمر الإقليمي الأول لتحقيق الاستقرار في منطقة حوض بحيرة تشاد كخطوة أولية لتحقيق ذلك الغرض.

إن النهج الإقليمي في حالات النزاع، كما ثبت مرارا وتكرارا، هو أحد أنجع السبل للمضي قدما. ولذلك، فإننا نشيد بالتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، إلى جانب غيرهما من المنظمات الدولية والحكومات، لطرح مبادرات سلام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وذلك بدوره يتطلب توليفا بين الاستراتيجيات التصاعدية والتنازلية الرامية إلى تحقيق تحول حقيقي ودائم.

السيد البناي (الكويت): أتقدم، في البداية، بالشكر للسيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد محمد بيلا، ممثل لجنة حوض بحيرة تشاد، والسيدة شيترا ناغاراجان، على الإحاطات الإعلامية القيمة التي قدموها بشأن آخر المستجدات في منطقة حوض بحيرة تشاد. وأود أن أعبر عن تقديري لمملكة هولندا على اختيارها موضوع مناقشتنا اليوم، الذي تكمن أهميته في تنوع التحديات التي تعيشها منطقة حوض بحيرة تشاد وآثارها على محيط كبير من دول المنطقة، بشكل مباشر وغير مباشر. وأود أن أركز، في مداخلتي اليوم، على ثلاثة تحديات تواجه منطقة حوض بحيرة تشاد والبلدان المجاورة، وهي تحديات أمنية وإنسانية ومناخية.

أولا، الإرهاب والتحديات الأمنية، إن ما تعانيه دول منطقة حوض بحيرة تشاد – وهي تحديدا الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا – من هجمات إرهابية من قبل جماعة بوكو حرام وما يعرف بداعش، وما يسفر عنها من إزهاق لأرواح المدنيين العزل والأبرياء، لهو أمر يبعث على الحزن والقلق لدينا، ويتطلب منا تكثيف الجهود الدولية والإقليمية للتصدي لتلك الظاهرة الخطرة وتجفيف منابع تمويلها.

ونشيد هنا، بما تقوم به القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمواجهة تلك الجماعات الإرهابية المتطرفة ولتيسير تقديم المعونات الإنسانية لمن يحتاجون إليها. ولعل من المهم أن نشير، في هذا الصدد، إلى ما ورد في البيانين الرئاسيين اللذين صدرا عن مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (S/PRST/2017/2) وتموز/يوليه ٢٠١٧ (S/PRST/2017/10)، من تشديد على أهمية مواجهة الأخطار العابرة للحدود والشاملة التي تهدد السلم والأمن، والتأكيد على ضرورة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام سيادة القانون.

ثانيا، المعاناة الإنسانية، تصنف الحالة الإنسانية في بعض دول الحوض اليوم، كثاني أكبر أزمة إنسانية، بوجود ما يقارب ١٠,٨ ملايين شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية فورية، و ٢,٤ مليون شخص يواجهون تشردا داخليا، بمن فيهم النساء والأطفال. والحل المناسب للحد من آثار تلك الأزمة الإنسانية

هو معالجة أسبابها الجذرية وتركيز الجهود الدولية وأعمال المنظمات الإقليمية على دعم استقرار المنطقة وشعوبها ومحاسبة مرتكبي الأعمال الإرهابية، وهو ما نص عليه القرار الأوحد ٢٣٤٩ (٢٠١٧) الصادر عن مجلس الأمن، بشأن الحالة في حوض بحيرة تشاد الذي اتخذ في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧.

لقد وقف مجلس الأمن، خلال زيارته إلى منطقة حوض بحيرة تشاد، على حجم الكارثة الإنسانية التي تشهدها بعض دول الحوض. والمطلوب من مجلسنا الآن هو عدم التوقف عند تلك الزيارة، بل البناء عليها وتسليط الضوء بشكل دوري على الأوضاع الإنسانية الحرجة التي تمر بها بعض دول الحوض، قبل أن تتفاقم وتكون تكلفتها باهظة على المجتمع الدولي والمنطقة تحديدا.

ثالثا، الظروف المناخية، فقد تضمن قرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧) ذاته – فيما يخص التحديات المناخية التي تشهدها المنطقة – الإشارة، كذلك، إلى ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للتحديات المناخية التي تواجه المنطقة، والحاجة إلى زيادة المشاركة الدولية للحد من الآثار السلبية لتغير المناخ والتغيرات البيئية، بما في ذلك ندرة المياه والجفاف والتصحر وتدهور حالة الأراضي الزراعية وانعدام الأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى أهمية إعادة تقييم المخاطر ورسم استراتيجيات جديدة وجدية لحكومات الدول المطلة على حوض بحيرة تشاد، وإلى ضرورة قيام الحكومات والأمم المتحدة بإجراء تقييمات وافية للمخاطر المرتبطة بهذه العوامل لإدارتها والتقليل من الآثار الضارة لتغير المناخ والتغيرات البيئية وضمان استقرار الإقليم ورفع المعاناة الإنسانية عن شعوب المنطقة.

في الختام، نجدد تأكيدنا على ضرورة تسليط الضوء من قبل المجلس على المعاناة الإنسانية التي تعيشها بعض الدول المطلة على حوض بحيرة تشاد لتحقيق تحسن في المستوى المعيشي للشعوب التي تواجه تلك التحديات الإنسانية والأمنية والمناخية، والتقليل من مخاطرها. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود التي تبذلها جمهورية نيجيريا لمواجهة تلك التحديات.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى نائبة الأمين العام أمينة محمد على إحاطتها الإعلامية وقيادتها. ويسعدني أن أشير إلى وجود السفير سكوغ مع السيدة أمينة في مونروفيا للاحتفال بهذه اللحظة الهامة في تاريخ البلد ولمناقشة كيفية دعم أولويات الحكومة الجديدة، وذلك بصفته رئيس تشكيلة ليبريا في لجنة بناء السلام. كما أود أن أشكر السيد محمد بيلا، ممثل لجنة حوض بحيرة تشاد، والسيدة تشيترا ناغاراجان على عرض وجهات نظرهما الهامة من أرض الواقع في هذا الصباح.

نتنفس الصعداء إذ نرحب بالعودة الآمنة لأكثر من ١٠٠ فتاة اختطفتهن جماعة بوكو حرام في بلدة داباتشي بنيجيريا. وأود أن أؤكد مجددا على طلبنا القوي بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الفتيات المتبقيات. ولا يزال إيجاد فرص لإعادة تأهيل الأطفال وأمهاتهم، بما في ذلك توعية المجتمعات المحلية لتفادي الوصم وتسهيل العودة، من الأمور البالغة الأهمية في جهودنا الجارية لمعالجة هذه الحالة.

لقد أسفرت الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تخفيف الآثار الناجمة عن تمرد بوكو حرام وتكثيف العمل الإنساني في عام ٢٠١٧ عن نجاحنا في تفادي خطر المجاعة المحدق. وفي هذا الصدد، ننوه بالجهود الهامة التي تبذلها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات ولجنة حوض بحيرة تشاد. ومع ذلك، فبعد عام واحد من زيارتنا للمنطقة واتخاذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، لا تزال الحالة تمثل إحدى أكثر الحالات هشاشة في العالم. واستمرار الدعم والاهتمام الدوليين بهذه الأزمة المعقدة أمر بالغ الأهمية.

ولا تزال هناك احتياجات إنمائية هائلة في المنطقة. والفقر المزمن وانعدام الفرص الاقتصادية وانتهاكات حقوق الإنسان

تمثل جميعا عوامل لعدم الاستقرار. ونحن بحاجة إلى مواصلة التركيز على النمو المستدام والشامل للجميع، فضلا عن تمكين المرأة.

وهناك حاجة إلى الشراكات الفعالة التي تشمل الصلة بين العمل الإنساني والتعمير والتنمية والتي تجمع بين الاستجابات القصيرة والطويلة الأجل من أجل دعم السلام المستدام. ومن أجل التصدي للأسباب الهيكلية للأزمة، لا بد من السعي إلى تحقيق التكامل والتعاون مع العديد من الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية.

وفي إطار الجهود المبذولة لتنفيذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، تدعم السويد بقوة تنظيم منتدى حكام بحيرة تشاد بشأن بناء السلام والوقاية وتحقيق الاستقرار والتعاون الإقليمي، المقرر عقده في مايدوغوري في أيار/مايو. ويُنتظر أن يسهم المنتدى في عملية وضع استراتيجية إقليمية لتحقيق الاستقرار. وستسهم هذه الجهود أيضا في دعم الاتساق والتنسيق والتعاون عبر الحدود من خلال إنشاء منتدى للحوار المنتظم بين حكام الدول المتضررة وإجراء مشاورات مع المجتمعات المحلية – بمن فيهم الزعماء الدينيون وممثلات المرأة – بشأن التحديات التي تواجه السكان الذين يعيشون في منطقة حوض بحيرة تشاد.

وفي ضوء التركيز اليوم على الأسباب الجذرية، أود أن أسلط الضوء على نقطتين على وجه الخصوص.

أولا، لقد أقر المجلس بوضوح بالآثار السلبية لتغير المناخ على الاستقرار والأمن في منطقة حوض بحيرة تشاد، وذلك في القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) وفي البيان الرئاسي (S/PRST/2018/3) الصادر في كانون الثاني/يناير بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. فتغير المناخ يشكل تحديا مباشرا وعاملا مضاعفا للمخاطر، حيث يسهم في الاستقطاب ونشوب النزاع بين فئات السكان من خلال التسبب في تفاقم عوامل الهشاشة القائمة، مثل الموارد الشحيحة والتهميش وتوقف سبل العيش.

وعلى نحو ما سمعنا اليوم، فقد أكد مجلس الأمن مرارا وتكرارا ضرورة وجود قدرات كافية لتقييم المخاطر من جانب الأمم المتحدة في هذا الصدد. ونحن بحاجة إلى إيجاد سبل لجمع المعلومات القائمة من أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك على الصعيد القطري، وإشراك المؤسسات البحثية لتوفير تحليل استشرافي لهيئات صنع القرار التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. وندعو الأمين العام إلى المضي قدما في تنفيذ طلبات المجلس تلك. ونحن مستعدون لدعم أي جهود تُبذل في هذا الصدد. وستكون الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات أكثر فعالية إذا تم فهم آثار المناخ والإجهاد البيئي على المجتمعات فهما صحيحا والتصدي لها. وتنفيذ خطة الحفاظ على السلام وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هو، بطبيعة الحال، جزء أساسي من هذه الجهود.

ثانيا، إن إشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية، لا سيما على الصعيد المحلي، في حوار شامل للجميع بشأن الأسباب الجذرية أمر بالغ الأهمية. كما أن إشراك المجتمعات المحلية شرط مسبق لكفالة فعالية نظم الإنذار المبكر. وتمثيل المرأة بشكل كامل وعلى قدم المساواة ومشاركتها الفعالة أمر بالغ الأهمية، على وجه الخصوص، في جهود إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار، حيث إنها كثيرا ما يقع عليها الضرر بشكل غير متناسب جراء الأزمة كما أنها تضطلع بأدوار متعددة في المجتمع. ومع تزايد تأثير المرأة في وضع السياسات والبرامج وتنفيذها، فإنها ستكون متوائمة بصورة أفضل مع الحقائق على أرض الواقع، مما يهيء ظروفا أفضل لتحقيق الاستقرار والسلام في الأجل الطويل.

وأخيرا، فإننا نتطلع إلى مواصلة المشاركة في مناقشات بشأن تنفيذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، بما في ذلك في إطار التقارير المنتظمة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة

الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. ونشجع الأمين العام على القيام بزيارة مشتركة إلى المنطقة مع البنك الدولي والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، على نحو ما حث عليه القرار. كما أتفق مع المملكة المتحدة على أنه ينبغي النظر في المقترحات التي ذكرها مقدمو الإحاطات الإعلامية في هذا الصباح والمضي بها قدما. ولجنة بناء السلام أيضا يمكن أن تكون مؤهلة للقيام بدور في هذا الصدد، وذلك بالاستفادة من عضويتها الفريدة وتكليفها بولاية لمعالجة الأسباب الجذرية واتباع نهج إقليمية. وستكون هناك حاجة لاستمرار الاهتمام الدولي بمنطقة حوض بحيرة تشاد من أجل إيجاد سبل لمعالجة التحديات المتعددة والمترابطة على نحو متسق في المدى القصير، وكذلك على المدى الطويل.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون لرئاسة مملكة هولندا على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب في هذه المناسبة الخاصة، إذ نحتفل بيوم المياه العالمي، وهي عنصر حيوي من أجل رفاه البشر والنهوض بتنميتهم الاقتصادية والاجتماعية. كما أننا ممتنون للسيدة أمينة محمد والسيد محمد بيلا والسيدة تشيترا ناغاراجان على إحاطاتهم الإعلامية.

لا تزال بيرو تشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة في حوض بحيرة تشاد، التي تؤثر على أكثر من ١٧ مليون شخص في نيجيريا والكاميرون وتشاد والنيجر. وهناك حوالي ١١ مليون شخص بحاجة ملحة إلى المساعدة الإنسانية. كما يجب علينا إدانة ومواجهة أعمال العنف الإرهابية التي ترتكبها جماعة بوكو حرام وتنظيم داعش، ومنع نشوب نزاعات كبيرة من خلال معالجة أسبابها الجذرية. ويتطلب هذا الأمر تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوقت المناسب والتخفيف من آثار تغير المناخ والتغير البيئي.

وهذه الآثار تشمل ندرة المياه، والتي تؤدي بدورها إلى الجفاف المزمن والتصحر وتدهور الأراضي والفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي في منطقة بحيرة تشاد. وتبرز هذه الحالة الترابط بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

ويتطلب بناء السلام المستدام استجابة متسقة وشاملة مع اتباع نهج واسع النطاق ومتعدد الأبعاد، ينسقه أصحاب مصلحة متعددون. ومنظومة الأمم المتحدة لديها القدرة على الإسهام في تنفيذ استجابات أكثر فعالية، تحشد جهود الوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة. ويمكن لمجلس الأمن، الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، بل ينبغي له أن يفهم على نحو أفضل العوامل الكامنة وراء الأزمة والنزاع، وكذلك الأدوات اللازمة للتصدي لهما. وينبغي أن يتم ذلك من خلال تحليل الحالة وتطوراتها ووضع استراتيجيات لتقييم المخاطر وإدارتها، وكذلك من خلال تحليل أدوات الإنذار المبكر ومنظومات الإنذار المبكر المنسقة ووضع استراتيجيات متكاملة تهدف إلى منع تكرار الصراع. ونرحب بالجهود التي يبذلها في ذلك الصدد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل لجنة حوض بحيرة تشاد والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونشجعها على زيادة دعمها لحكومات دول منطقة بحيرة تشاد في وضع استراتيجية إقليمية شاملة، مصممة لمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف.

وينبغي أن تتجاوز تلك الاستراتيجية الرد العسكري العاجل في الأجل القصير وأن تركز على التنمية المستدامة الطويلة الأجل التي تركز على كفالة الكرامة الإنسانية. ويشمل ذلك القضاء على الفقر والقابلية للتضرر من الآثار السلبية لتغير المناخ. ويعني ذلك أيضا إيجاد فرص العمل، ولا سيما للشباب، وتوفير فرص الحصول على التعليم وتعزيز المؤسسات الحكومية. وفي هذا السياق، نرحب بخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ لشمال شرق نيجيريا.

في الختام، نود أن نشير إلى أهمية كفالة أن تتضمن تقارير مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أقساما خاصة بشأن المشاكل في منطقة بحيرة تشاد وبشأن عملهما المشترك. ونود أيضا أن نشدد على أهمية اعتماد منظور جنساني في التحقيقات وجمع البيانات بهدف اقتراح سياسات وبرامج محددة ترمي إلى الحفاظ على السلام في منطقة بحيرة تشاد.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشيد الصين بمبادرتكم، السيد الرئيس، بصفتكم رئيس مجلس الأمن بعقد جلسة اليوم المفتوحة. ونشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد والسيد محمد بيلا، ممثل لجنة حوض بحيرة تشاد، والسيدة تشيترا ناغاراجان، كبيرة المستشارين المعنيين بالنزاعات في منظمة أدلفي للأبحاث، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

شهدنا في السنوات الأخيرة وقوف البلدان الأفريقية متحدة وبذلها لجهود متضافرة لتعزيز نفسها وإيجاد حلول أفريقية للمسائل الأفريقية ووضع آليات أقوى للأمن الجماعي في المنطقة. وبذلك، فإنها لم تدافع بقوة عن السلام والأمن في أفريقيا فحسب، ولكنها أسهمت أيضا إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وتعرب الصين عن تقديرها لهذه الجهود. من ناحية أخرى، لا تزال أفريقيا تواجه تحديات تهدد السلم والأمن. ففي بعض المناطق، بما في ذلك في حوض بحيرة تشاد، لا تزال أنشطة الإرهابيين والمتطرفين العنيفين متفشية. ولا تزال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مثل تهريب المخدرات والاتجار بالبشر، تهدد سلامة الشعوب الأفريقية. ونتيجة لذلك، تعاني البلدان المتضررة من آثار تباطؤ النمو الاقتصادي إلى جانب استمرار مسائل البطالة والفقر واللاجئين على نحو خطير. ولذلك، من الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير ملموسة لمساعدة أفريقيا في بناء قدرتها على كفالة السلام والأمن.

أولا، يجب على المجتمع الدولي أن يدعم أفريقيا دعما ثابتا في معركتها لمكافحة التهديدات الإرهابية. وتشكل مكافحة الإرهاب في أفريقيا جزءا لا يتجزأ من الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. ويجب على المجتمع الدولي الالتزام بمعايير مشتركة في مجال مكافحة الإرهاب وأن يدعم جهود مكافحة الإرهاب في أفريقيا. ويجب على الأمم المتحدة تقديم مساعدات ملموسة للبلدان الأفريقية في جهودها لبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب حتى تكون جهودها لمكافحة الإرهاب أكثر فعالية. وتثني الصين على تولي بلدان حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل زمام هذه المسألة وعملها بصورة مشتركة من أجل السلام من خلال العمل بنشاط على مكافحة التهديدات الإرهابية في المنطقة. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم مساعدات محددة المستهدفين إلى بلدان المنطقة في مجالات مثل التكنولوجيا والتدريب والمعدات واللوجستيات والدعم المالي، وذلك مع الحفاظ على احترام سيادة ورغبات البلدان المضيفة.

ثانيا، ينبغي لنا تقديم مساعدة فعالة لأفريقيا في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. فالقضايا الساخنة في القارة عبارة عن كتلة متشابكة من المسائل القومية والعرقية والدينية والاجتماعية. وعلى البلدان الأفريقية القيام بمهمتين كبيرتين – صون السلام والأمن من جهة، وتعزيز التنمية والتنشيط من جهة أخرى، وبغية القيام بذلك يجب عليها أن تعالج الأسباب الجذرية والأعراض. وفي حين أن من المهم التصدي للتحديات الجارية التي تهدد السلام والأمن، فإن الأهم من ذلك معالجة أسبابها الجذرية من منظور طويل الأجل. وهذا يعني على وجه الخصوص أنه ينبغي تقديم الدعم والمساعدة إلى البلدان الأفريقية، بما فيها بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد، في جهودها الرامية إلى الحد من الفقر وزيادة العمالة، بهدف تحسين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير ثمار ملموسة للسلام لشعوبها والقضاء على التربة الخصبة للنزاع والتطرف.

ثالثا، يجب على المنظمات الإقليمية الاضطلاع بدورها الفريد بنشاط. ويعرف الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا حق المعرفة الحقائق الإقليمية والوطنية، وما فتئت هذه الجهات تقوم بالوساطة في القضايا الساخنة الإقليمية المعقدة منذ فترة طويلة بالاستفادة من المزايا الجغرافية والتاريخية والثقافية التي تنفرد بها. ولذلك، من المهم أن يحترم المجتمع الدولي احتراما كاملا ملكية البلدان الأفريقية في حل شواغلها الأمنية وأن يعمق أوجه التنسيق مع بلدان حوض بحيرة تشاد والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد، وأن يعزز التعاون معها في مجالات من قبيل منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

إن الصين وأفريقيا مجتمع يربطه مستقبل مشترك، كما أنهما مجتمع يرتبط بمصالح مشتركة وتعاون يعود بالنفع على جميع أطرافه. وتعزيز التضامن والتعاون مع البلدان الأفريقية لا يزال أحد أهم ركائز السياسة الخارجية للصين. والصين، كصديق مخلص وشقيق وشريك للقارة، ستواصل العمل بمبادئ الإخلاص والنتائج العملية والتآلف وحسن النية التي تسترشد بها سياسة الصين المتعلقة بأفريقيا، إضافة إلى قيم الصداقة والعدالة والمصالح المشتركة، وهي المبادئ والقيم التي عبر عنها الرئيس شي جين بينغ. وستدعم الصين بقوة جهود السلام والتنمية في أفريقيا. وستستضيف الصين في أيلول/سبتمبر مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا الذي سيركز على الجهود المشتركة التي تبذلها الصين وأفريقيا لبناء مبادرة الحزام والطريق وعلى مجتمع الصين وأفريقيا ذي المستقبل المشترك. وسنعمل بجد لضمان أن تتماشى مبادرة الحزام والطريق مع الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان الأفريقية وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل جلب مزيد من المنافع لشعوب أفريقيا وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في القارة الأفريقية في أقرب وقت ممكن.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أشدد على أن الصين، كعهدها دائما، ستواصل الوقوف مع جميع البلدان النامية في أفريقيا. وسنظل دائما أصدقاء مخلصين وشركاء موثوقين لأفريقيا.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى هولندا على اتخاذ المبادرة بتنظيم هذه المناقشة الحيوية بشأن العلاقة بين المياه والسلام والأمن في منطقة بحيرة تشاد، وهي مسألة ذات أولوية قصوى بالنسبة لفرنسا. أشكر بحرارة السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام، والسيد محمد بيلا، ممثل لجنة حوض بحيرة تشاد؛ والسيدة شيترا ناغاراجان، ممثلة أدلفي، على إحاطاتهم الإعلامية الهامة جدا والنيرة. يسرني أيضا أن أرحب بممثل نيجيريا.

إن تطوير منطقة بحيرة تشاد يتطلب أولا وقبل كل شيء التركيز على الأمن، وهو عنصر أساسي، بل حتى شرط أساسي للتنمية. لذلك تدعم فرنسا بنشاط الجهود التي تبذلها بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد، الموحدة في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام. وقد مكنت الجهود المشتركة من تحقيق تقدم وتسجيل مكاسب كبيرة ضد تلك المنظمة الإرهابية.

ومع ذلك، لا يزال التهديد الإرهابي يخيم على بلدان المنطقة وشعوبها، كما يتضح من الخسائر المأساوية نتيجة شن العديد من الهجمات خلال الأشهر الأخيرة على المدنيين وقوات الأمن. لقد شعرنا بالصدمة إزاء اختطاف ١١٠ تلميذات في ديباشي في الشهر الماضي، ولكن هذا الأسبوع سررنا لسماعنا أنه أُفرج عن عدد كبير منهن. كذلك ندين الهجوم الذي وقع الأمس على الجنود النيجيريين في منطقة برينن غويري. ولكن، للأسف، هذه ليست سوى أمثلة قليلة. ونشجب أيضا بأشد العبارات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد

الأطفال، ولا سيما تجنيد الأطفال كجنود أطفال واستخدامهم قنابل بشرية، مما يمكن أن يشكل جرائم بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

أمام آفة الإرهاب التي لا تبرح مكانها والمتغيرة باستمرار، يصبح الدعم من المجتمع الدولي لازما أكثر من أي وقت مضى، ويجب أن يستمر. ويشمل هذا الدعم مسؤوليات معينة. ولا يمكن بأي حال من الأحوال مكافحة الإرهاب بانتهاكات حقوق الإنسان. وعليه، نتوقع من بلدان القوة المشتركة المتعددة الجنسيات العمل في إطار الاحترام الكامل للأحكام ذات الصلة الواردة في القانون الدولي. ونرحب بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لتقديم المقاتلين الإرهابيين السابقين إلى المحاكمة، واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز إدماجهم في المجتمع. إن سيادة القانون أمر أساسي للمصالحة وتسريح الأشخاص الذين في كثير من الحالات انضموا إلى الجماعات الإرهابية من دون أي دافع إيديولوجي حقيقي.

ندرك أن الاستجابة للأزمة في منطقة حوض بحيرة تشاد لا يمكن أن تركز فقط على الأمن. ومن أجل ضمان حل دائم للمسألة، يجب علينا أن نواصل جهودنا الرامية إلى التصدي للأسباب الجذرية للأزمة من خلال استجابة متكاملة لها. تلك كانت العبرة الرئيسية المستقاة من بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة في العام الماضي، وهذا النهج المتكامل الذي يشمل الأمن، والتنمية وحقوق الإنسان، متجسد في القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، المتخذ في آذار/مارس الماضي، وفي بيان رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2018/3) الذي صدر في كانون الثاني/يناير.

تواجه منطقة بحيرة تشاد اليوم تحديات رئيسية. لقد انخفض سطح البحيرة بمقدار النصف منذ الخمسينات من القرن الماضي، والبيئة الخصبة تجذب الشعوب المجاورة وتخضع المنطقة إلى ضغط سكاني شديد. إن الحالة تزداد سوءا، مما يترك آثارا دائمة على الأنشطة الاقتصادية المحلية مثل الزراعة وصيد الأسماك.

إن انعدام الأمن الغذائي، والتنافس على المياه، والتوترات الاجتماعية كلها تهدد المجتمعات المضيفة والأشخاص المشردين، ويمكن أن تؤدي إلى احتدام الصراعات الإقليمية. بما أن اليوم يصادف اليوم العالمي للمياه، أود أن أشدد على أهمية الموارد المائية بالنسبة للأمن والاستقرار في منطقة بحيرة تشاد. لا ينبغي قط أن تكون المياه مصدرا للانقسام، بل عاملا للتعاون بين الدول. وهذا هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه جيلنا.

إزاء هذه الخلفية، ستواصل فرنسا جهودها الرامية إلى تعزيز أدوات الحكم المحلي، بما في ذلك لجنة حوض بحيرة تشاد، فضلا عن مشاريع المساعدة الإنمائية، من خلال الوكالة الفرنسية للتنمية بوجه خاص.

أخيرا، أود أن أذكر بأن جهودنا الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة يجب أن تركز أيضا على التحديات الإنسانية وحماية المدنيين.

أولا، إن الحالة الإنسانية الرئيسية الطارئة لا تزال تواجهها المنطقة يجب أن تؤدي بنا إلى تعزيز جهودنا الرامية إلى دعم البلدان التي تقف على الخط الأمامي للحرب ضد الإرهاب، والتي تستضيف أعدادا كبيرة من المشردين داخليا ومن اللاجئين. إن شدة الأزمة الإنسانية التي تشهدها بلدان حوض بحيرة تشاد اليوم تتطلب تعبئة جميع الجهات المعنية، ولا سيما من خلال تقديم الدعم لخطة الاستجابة الإنسانية للمنطقة التي أطلقتها الأمم المتحدة مؤخرا. لقد اتخذت فرنسا خطوات ملموسة لتحقيق هذه الغاية. فقد قدمت ١٤,٥ مليون يورو على شكل مساعدات إنسانية في عام ٢٠١٧ وساهمت في تنفيذ مبادرة بحيرة تشاد، التي كانت تهدف إلى تمكين النازحين واللاجئين، ويبلغ مجموع إسهام فرنسا أكثر من ٣٦ مليون يورو.

ثانيا، يجب أن يقترن الكفاح ضد الإرهاب بالحاجة المستمرة إلى حماية المدنيين. ويشمل ذلك استمرار كفالة السلامة لشعوب المنطقة من جماعة بوكو حرام ودعم العودة الطوعية والدائمة

للمشردين واللاجئين، حيثما تسمح الظروف الأمنية بذلك. إن مسألة اللاجئين والمشردين من النساء يجب أيضا تقابلها استجابات فورية ومحددة، وينبغي التشاور مع النساء بصورة كاملة من أجل تحقيق هذه الغاية.

أود أن أختتم كلمتي بالتذكير بالحاجة إلى كسر الحواجز القائمة بين قضايا التنمية المستدامة، والإدارة الحكومية، وحقوق الإنسان، والسلام والأمن. إن تدهور البيئة، ولا سيما زيادة شح موارد المياه في منطقة بحيرة تشاد، يوضح على نحو خاص الحاجة الماسة إلى نهج شامل لمنع نشوب النزاعات، التي تكمن في صميم استراتيجية الإصلاح للأمين العام والتي نؤيدها تأييدا كاملا. إن منع نشوب النزاعات أحد التحديات الرئيسية في عصرنا، وستزداد أهمية ذلك في السنوات المقبلة.

في هذا الصدد، وفقا للقرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) والبيان الرئاسي الصادر في كانون الثاني/يناير بشأن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/PRST/2018/3)، نشجع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة على اعتماد تقييم مناسب للمخاطر ووضع الاستراتيجيات الإدارية من أجل التصدي للعوامل المزعزعة للاستقرار والتي ترتبط بالتدهور البيئي والتصحر وتغير المناخ.

يجب علينا في منطقة بحيرة تشاد الانتقال بسرعة من الأقوال إلى الأفعال. ويجب أن تترجم الالتزامات إلى أعمال محددة؛ ويمكن للمجلس أن يطمئن إلى التزام فرنسا الثابت بتحقيق هذه الغاية.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى رئاسة مملكة هولندا للمجلس على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية الهامة عن الحالة في حوض بحيرة تشاد، ارتكازا على ما فعله مجلس الأمن في العام الماضي. وأود أن أعرب عن تقديري لنائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، على إحاطتها الإعلامية الشاملة وعلى ما تحلت به من قيادة والتزام في التصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجه حوض بحيرة تشاد بطريقة شاملة وكلية. أود أيضا أن أشكر السيد محمد بيلا والسيدة شيترا ناغاراجان على ملاحظاتهما.

وأود أيضا أن أنوه هنا اليوم بوجود الممثل الدائم لنيجيريا، زميلنا، الذي ما فتئ بلده يقوم بأعمال كثيرة لمكافحة إرهاب جماعة بوكو حرام.

لقد مضى عام منذ زيارة مجلس الأمن إلى منطقة حوض بحيرة تشاد واتخاذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧). ونريد أن نرى إيلاء المزيد من الاهتمام الدولي لمسألة السلام والأمن هناك، فضلا عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي تواجه المنطقة. ويبدو أن الزخم قد تحقق، كما قالت نائبة الأمين العام في وقت سابق.

ونعرب عن تقديرنا للتقدم المحرز في مكافحة جماعة بوكو حرام، التي ما زالت تشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن في المنطقة. وفي هذا الصدد، من المهم الاعتراف بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة، من خلال المشاركة في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

وللأسف، فإن القوة المشتركة لا تتلقى الدعم الدولي اللازم الذي تستحقه أيما استحقاق. ولا يمكن الاستخفاف بانسحاب القوات التشادية من القوة المشتركة في النيجر وبأثره. وننوه بالقرار المتخذ في آخر مؤتمر قمة للاتحاد الأفريقي والذي يطالب بأن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي عن كثب مع الشركاء لمواصلة حشد دعم إضافي للقوة المشتركة على أساس الحاجة التي أعربت عنها بلدان المنطقة. ومن المهم تماما الوفاء بالتعهدات التي أعلنها بالفعل الشركاء دعما للقوة المشتركة.

إن التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمتين دون الإقليميتين – الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا – أمر بالغ الأهمية من أجل التصدي للتحديات التي تواجه المنطقة. وكانت

زيارة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى حوض بحيرة تشاد في تموز/يوليه وعقد أول مؤتمر إقليمي لتحقيق الاستقرار في منطقة حوض بحيرة تشاد في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي تطورين مشجعين في ذلك الصدد.

ونرى أنه يجب تعزيز الاستجابة الأمنية والعسكرية، فضلا عن التدخلات الإنمائية الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والتصدي للفقر عن طريق التغلب على مشكلة البطالة. وفي هذا الصدد، لا يمكن معالجة تفشي انعدام الأمن الغذائي والتشريد القسري وتغير المناخ والضعف المزمن والقابلية للإصابة بالأوبئة التي تؤثر على شعوب المنطقة دون تعزيز ومواصلة المشاركة والدعم من جانب المجتمع الدولي. وبالتالي، فإننا نؤيد خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ لشمال شرق نيجيريا، التي بدأت في الشهر الماضي، وتشمل بناء السلام وتكفل بذل جهود للمساهمة في تدابير إنمائية أطول أجلا.

وتشكل الآثار المترتبة على تغير المناخ وتأثيره على حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك تدهور النظم الإيكولوجية، تحديات خطيرة أمام الجهود المبذولة الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في منطقة حوض بحيرة تشاد. ويعتمد السكان في المنطقة بدرجة كبيرة على الزراعة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك، وهي سبل لكسب العيش ترتبط بحياة البحيرة وبقائها. وقد أصبح تغير المناخ الذي يعيث فسادا في العديد من مناطق العالم أمرا بديهيا بشكل متزايد، ولكنه لا يتجلى في مكان أكثر مما يتجلى عمليا في حوض بحيرة تشاد. وعلاوة على ذلك، فإن التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام يستمر بلا هوادة. ولذلك، فإن توطيد السلام وتحقيق الاستقرار تدريجيا في المنطقة، للسماح بممارسة الأنشطة الاقتصادية في المناطق الحدودية المشتركة بين البلدان، أمران في غاية الأهمية ويتعين دعمهما. وتعزيز واستمرار الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة بطريقة متماسكة ومنسقة سيظل أمرا بالغ الأهمية لمساعدة بلدان المنطقة في التغلب على تلك التحديات.

السيدة تاتشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد والسيد بيلا والسيدة ناغاراجان على إحاطاتهم الإعلامية اليوم. وبعد مرور عام على بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة واتخاذه القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، فإن هذه البيانات تمثل تذكيرا هاما بأن هناك عملا كثيرا ما زال يجب القيام به لمعالجة التهديدات الإرهابية المستمرة والأزمة الإنسانية المتفاقمة في منطقة حوض بحيرة تشاد.

وبعد مضي عام، يمكننا أن نشير إلى إحراز بعض التقدم في الاستجابة الإنسانية والجهود الرامية إلى إيصال المساعدة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ولكن لا يزال إرهاب جماعة بوكو حرام وفرع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في غرب أفريقيا يدمر المجتمعات المحلية والأسر ويحصد الأرواح في جميع أنحاء المنطقة. إن وحشيتهم وكراهيتهم ولا إنسانيتهم ستنشر الإرهاب وتطيل أمد الأزمة الإنسانية وتشرد الملايين إلى أن يتم القضاء عليهم. ونعرب عن تعازينا الحارة في ضحايا الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت في شمال شرق نيجيريا وفي جميع أنحاء منطقة بحيرة تشاد، بما في ذلك الهجوم والاختطاف المأساوي لما يربو على ١٠٠ من طالبات المدارس في داباتشي، واختطاف وقتل عمال في مجال المساعدة الإنسانية في منطقة ران.

وتثلج صدرنا عودة عدد كبير من الفتيات إلى داباتشي يوم أمس، ولكن هالنا سماع أن عددا منهن قد قتلن أثناء وجودهن في الأسر. وندعو إلى عودة جميع المختطفين في جميع أنحاء المنطقة ومساءلة الجناة. وكما أبلغت الولايات المتحدة حكومات منطقة بحيرة تشاد مرات عديدة، فإننا شركاء لها في الحرب وسنواصل دعم جهودها الرامية إلى دحر تلك المجموعات الإرهابية.

ونثني على نيجيريا وتشاد والكاميرون والنيجر وبنن لتكثيفها جهود التصدي لهذا التهديد من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ونشكر نيجيريا على الدور القيادي الذي تقوم به في الاستجابة، ونحث تلك الدول على الاستمرار في التركيز على هذه المهمة، حتى خلال تصديها للأولويات الأمنية الملحة الأخرى. كما يجب على الحكومات أن تركز على الانتقال السلس بين القوات العسكرية وقوات الحماية المدنية لضمان حماية السكان حتى بعد مغادرة القوات. ويجب على الزعماء الإقليميين مضاعفة الجهود الرامية إلى تأمين المنطقة كي يتمكن المشردون من العودة بأمان إلى مجتمعاتهم المحلية واستئناف كسب قوتهم وإعادة بناء حياتهم.

وتبيّن آخر حالات الاختطاف في بلدتي داباتشي وران الحاجة إلى توفير حماية قوية لإنهاء الإغراءات التي توفرها أعمال الاختطاف والابتزاز ووضع حد لدوامة الاغتصاب والزواج القسري وغسل الأدمغة والتفجيرات الانتحارية. وتمثل استراتيجية وخطة العمل للتسريح وفك الارتباط وإعادة الإدماج والمصالحة التي أطلقتها نيجيريا مؤخرا من أجل منع التطرف العنيف ومكافحته خطوات إيجابية للغاية، وكذلك الجهود الإقليمية الأخرى المماثلة. وستواصل الولايات المتحدة دعم هذا العمل البالغ الأهمية، ونشجع الشركاء على القيام بذلك أيضا.

كما وصف مقدمو الإحاطات الإعلامية والزملاء في المجلس هنا اليوم، فإن النجاح لن يتوقف على الفعالية العسكرية في ساحة المعركة فحسب. بل يتطلب إدخال تحسينات على الاقتصاد والحوكمة خارج ميدان القتال. ولا يمكن للمنطقة ببساطة أن تعيد شمال شرق نيجيريا وحوض بحيرة تشاد عموما إلى ما كانا عليه قبل التدمير الذي تسببت فيه جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا. بل يجب عليهم أن يبنوا مستقبلا أفضل هناك. ولا بد أن تعمل الحكومات مع الزعماء المدنيين ومجموعة واسعة من القيادات المجتمعية من أجل إنشاء هياكل أساسية اجتماعية واقتصادية وسياسية لدعم إحلال السلام الدائم. ويجب أن يشمل هذا التقدم إجراء تحقيقات شفافة وموثوقة في الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان، فضلا عن إنشاء آليات لمحاسبة مرتكبيها عن أفعالهم. فالإفلات من العقاب لا يؤدي إلا إلى زيادة تجنيد الإرهابيين. ولذلك، نكرر الدعوة الموجهة في القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) لجميع قوات الأمن الإقليمية بأن تنفذ عملياتها بما يتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وأن تتخذ الحكومات الإجراءات المناسبة لكفالة العدالة والمساءلة. وستؤدي هذه الجهود إلى تعميق ثقة الناس بحكوماتهم وتعزيز الجهود الأمنية.

إن الحجم المذهل للأزمة الإنسانية المستمرة وعدد ضحاياها الرهيب في المنطقة يتطلبان استجابة دينامية شاملة تساعد على تلبية الاحتياجات العاجلة، وفي الوقت نفسه تتطلع إلى المستقبل. ولا بد أن تضع هذه الاستجابة الأساس اللازم لإيجاد حلول دائمة لأكثر من ١٠ ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة، ولـ٤,٥ ملايين شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد وللكثيرين الذين لا يزالون عرضة لخطر المجاعة، وكذلك للمليوني مشرد. وتتوقف الاستجابة الناجحة على إمكانية الوصول إلى المجتمعات المحتاجة في جميع أنحاء المناطق. ونكرر التأكيد على الدعوات الموجهة إلى حكومات المنطقة أن تبذل كل ما في وسعها لمساعدة الشركاء في المجال الإنساني لضمان إمكانية الوصول تلك. أما على الصعيد الإقليمي، فينبغي للحكومات أيضا أن تفعل المزيد من أجل تعزيز الدعم الشعبي للاستجابة الإنسانية الدولية من خلال استعادة الحوكمة المتجاوبة في المنطقة وطمأنة شعوب المنطقة إلى أن لهم مستقبلا في مجتمعاتهم الأصلية.

وتلتزم الولايات المتحدة بدعم الشركاء في منطقة بحيرة تشاد في جهودهم الرامية إلى دحر الإرهابيين ومعالجة الأسباب

الجذرية للتطرف العنيف وتقديم المساعدة المنقذة للأرواح للمحتاجين إليها وتهيئة بيئة آمنة بحيث يستطيع المشردون العودة إلى ديارهم في أمان وبصورة طوعية وإعادة بناء المجتمعات التي مزقتها النزاعات. وتوفر المساعدة الأمنية الثنائية دعما حيويا لجهود شركائنا في حوض بحيرة تشاد في مكافحة جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، وكذلك في مساعدة ضحايا هذه الجماعات الإرهابية. كما أن الولايات المتحدة هي أكبر الجهات المانحة المنفردة للاستجابة الإنسانية الدولية. وفي ٦ آذار/مارس، أعلنت الولايات المتحدة عن مساعدة إنسانية إضافية لمنطقة بحيرة تشاد تبلغ قيمتها أكثر من ١٢٨ مليون دولار، ليصل المجموع إلى أكثر من ٦٥٥ مليون دولار منذ عام ٢٠١٧ وإلى أكثر من بليون دولار منذ عام ٢٠١٥.

كما أن الولايات المتحدة تساعد الشركاء الإقليميين في إعادة بناء المجتمعات المدمرة. ومن أجل المساعدة في إرساء الأمن المدني، دربت الولايات المتحدة العناصر المدنية لإنفاذ القانون، وتوفر معدات الوقاية الشخصية لأفراد الشرطة وتعيد بناء مراكز وثكنات الشرطة. وفي جميع أنحاء المنطقة، وحالما تسمح الظروف الأمنية بذلك، فإننا نموّل مشاريع التعليم والصحة والزراعة في جهد كلي لإعطاء دفعة البدء للاقتصادات المحلية ونساعد في إرساء حوكمة فعالة وتقديم الخدمات ونعزز احترام حقوق الإنسان والمساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات. ومع زملائنا أعضاء المجلس، فإننا نقف بجانب شعوب حوض بحيرة تشاد والحكومات الشريكة في المنطقة الملتزمة بهذا الجهد.

السيد تانو – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تود كوت ديفوار أن تشكر السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام، على إحاطتها. ونتوجه بالشكر أيضا إلى السيد محمد بيلا، ممثل لجنة حوض بحيرة تشاد، والسيدة تشيترا ناغاراجان، كبير المستشارين المعنيين بالنزاعات في منظمة أدلفي للأبحاث، على ما قدماه من معلومات ومقترحات.

بإدراج مسألة منطقة حوض بحيرة تشاد على جدول أعمال جلسة اليوم، تشجع الرئاسة المجتمع الدولي على النظر في هذه الأزمة المعقدة والمتعددة الأبعاد بهدف التحقيق في أسبابها الكامنة والمترابطة، وهو ما نشكركم عليه، سيدي. فالحقيقة هي أنه بخلاف الأزمة الأمنية في المنطقة، هناك العديد من العوامل الأخرى المترابطة، مثل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، التي تؤثر على السكان الذين يعيشون في حوض بحيرة تشاد. وفي هذه الحالة، فإن المشكلة تتمثل في الندرة المتزايدة للموارد الطبيعية والاقتصادية ونقص فرص العمل ومصادر الدخل المتاحة، ولا سيما للشباب، ومسائل الحوكمة وتحقيق لامركزية الإدارة. وبالنظر إلى هذه العوامل باعتبارها الأسباب الرئيسية للأزمة، عالج مجلس الأمن الحالة بشكل شامل في القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧). وبينما رحب المجلس بالجهود التي تبذلها الحكومات المعنية، فقد حثها أيضا على التنفيذ الفعال للبرامج الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه، فضلا عن التصدي للأسباب الجذرية لهذه الأزمة.

ويعتقد بلدي أن الأولويات الرئيسية تتمثل في كفالة توفير فرص متساوية لشعوب المنطقة للوصول إلى الموارد والخدمات، جنبا إلى جنب مع تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ولذلك، نشيد بعزم مجلس الأمن على العمل من أجل استعادة بيئة السلام في المنطقة بغية التمكين من تنفيذ تلك الأولويات. وقد قدم تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2017/764 لنا فكرة عن الإجراءات الجاري اتخاذها للتصدي للتهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام الإرهابية على وجه الخصوص للمنطقة.

ويعرب وفد بلدي عن سعادته بنجاح عمليات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، على الرغم من أن جماعة بوكو حرام لا تزال نشطة وخطيرة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوصيات التي قُدمت خلال الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية المشتركة للجنة حوض بحيرة تشاد والاتحاد الأفريقي، المعقود في ٢٠ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ولا سيما في ما يتعلق بأهمية التعجيل بعملية تقديم دعم إضافي من خلال استخدام الأموال المُقدمة من الشركاء الدوليين في تلبية الاحتياجات التشغيلية الملحة للقوة المشتركة. كما لا يزال الجانب الإنساني للأزمة في المنطقة مثيرا للقلق وسيتطلب تنسيق الجهود بين حكومات المنطقة والمجتمع الدولي بهدف تقديم المساعدة إلى السكان المنكوبين.

وتعرب كوت ديفوار عن تقديرها لتصميم الأمين العام والتزامه بدعم بلدان المنطقة في جهودها الرامية إلى وضع حد للعنف المستمر والتخفيف من معاناة السكان. ولا نزال نعتقد أن تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي هو السبيل الوحيد لتمكيننا من إيجاد حلول دائمة لهذه الأزمة، تراعي خصوصيات البلدان المعنية. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي اعتزام الأمين العام حث الأمم المتحدة وشركائها على إحراز تقدم في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من أجل التصدي على نحو شامل للمسائل الأمنية والإنمائية ذات الصلة، بما في ذلك في حوض بحيرة تشاد. ومن المهم أيضا مواصلة وتعزيز التنسيق بين جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلا عن التعاون بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، من أجل التصدي للتحديات في منطقة حوض بحيرة تشاد.

ولا يزال أحد أكبر التحديات في المنطقة يتمثل في الالتزام الجماعي بالشروع الحقيقي في عملية تنمية دينامية في منطقة حوض بحيرة تشاد. ولئن كان ذلك يعني التزاما أكبر بمكافحة الجماعات الإرهابية، فإنه يعني أيضا وضع استراتيجية لإيجاد حل لانحسار بحيرة تشاد، مركز كل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لشعوب المنطقة. وبالنظر إلى التراجع الشديد في عمق البحيرة ومساحتها، سيكون من المهم للغاية الإسراع في البحث عن سبل مبتكرة لإحياء البحيرة. وفي هذا الصدد، نرحب بالاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي الذي عُقد في أبوجا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير الماضي بشأن موضوع ''إنقاذ بحيرة تشاد بغية تنشيط النظام الإيكولوجي لحوضها وكفالة تحقيق استدامة سبل العيش والأمن والتنمية''.

في الختام، تود كوت ديفوار أن تؤكد التزامها بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في المجلس للإسهام في حل الأزمة الحالية في منطقة حوض بحيرة تشاد، مع التشديد مرة أخرى على أهمية تعزيز آليات التنسيق للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة بغية ضمان أن تكون إجراءاتها المشتركة فعالة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات بشأن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد. كما استمعنا باهتمام إلى ملاحظات مقدمي الإحاطتين الأخريين بشأن هذا الموضوع.

ومن جانبنا، نود أن نؤكد أنه من المفترض أن موضوع جلسة اليوم هو ''السلام والأمن في أفريقيا''. ولذلك، من المنطقي أن نفترض أننا في مجلس الأمن سنركز مباشرة على الحالة الأمنية المؤسفة، وذلك وفقا للولاية المنوطة بنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة وفي سياق نظرنا في الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد.

ونحن لا نجادل في حقيقة أن هناك مجموعة كاملة من المشاكل المتنوعة التي تؤدي دون شك إلى تفاقم الحالة العامة في المنطقة. فالمناخ والموئل يؤثران بالطبع تأثيرا خطيرا على حياة الناس. ومع ذلك، فإن ثمة محافل أخرى أنسب لمناقشة هذه المسائل – اللجنة الثانية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولا حاجة إلى الإخلال بالتقسيم الحالي للمسؤوليات وتحميل جدول أعمال مجلس الأمن أكثر مما ينبغي. ولا بد من الحذر من إضعاف ولاية المجلس، وما يترتب على ذلك من تقليص فعاليته.

وعلاوة على ذلك، فقد حذر الاتحاد الروسي من هذا الخطر لدى تفاوضنا على القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) في العام الماضي، ولم نكن الوحيدين الذين حذروا من ذلك.

لم يتم الإصغاء إلينا آنذاك، وللأسف، لم يتضمن القرار العناصر التي كان من شأنها المساعدة في جعله أداة فعالة في الجهود الدولية لمساعدة بلدان حوض بحيرة تشاد، ولا سيما في مجال مكافحة الإرهاب. وأود أن أشدد على أن ما نتحدث عنه هو مكافحة الإرهاب، وليس نزاعا ما أو غيره. وفي قرار مجلس الأمن ذي الصلة، تصنف بوكو حرام كمنظمة إرهابية.

فأين نحن اليوم، بعد مرور سنة على اتخاذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)؟ حتى الآن، لا تزال حركة بوكو حرام تشعر بأنها غير مقيدة إطلاقا. فقد واصلت ارتكاب الأعمال الإرهابية وخطف تلميذات المدارس في المنطقة، وقد أصدر المجلس بيانًا رئاسيًا آخر في هذا الخصوص مؤخرا (S/PRST/2018/3). ونشكر الله أنه بلغنا اليوم خبر الإفراج عن عدد كبير منهن. ومع ذلك، صُدمنا أيضا من أنباء المصير المأساوي المحتمل لباقي التلميذات. ونحن ممتنون للسلطات النيجيرية على جهودها التي تبذلها في مجال مكافحة الإرهاب في هذا الصدد.

إن النشاط الإرهابي لحركة بوكو حرام يشكل تهديدًا حقيقيًا لدول المنطقة. فهو يقوض حياة الناس المستقرة ويجبرهم على الانتقال إلى مناطق أقل خطورة، ويؤثر على النشاط التجاري والاقتصادي العادي. ولن يتسنى إحراز تقدم كبير في حل المشاكل الملحة الأخرى وبذل جهود شاملة لمنع الكوارث الطبيعية والتخلص من عواقبها إلا عندما يتم القضاء على هذا التحدي الذي يؤثر على منطقة بأكملها.

وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا التذكير بالمدى الكارثي لزعزعة الاستقرار في المنطقة بعد انهيار الدولة الليبية. حيث لم تعد الأمور أبدا إلى طبيعتها في ليبيا، التي كنا نناقشها بالأمس فقط (انظر S/PV.8211)، فقد استمرت في التأثير سلبا على الحالة الإقليمية. وأنا لا أقول ذلك لمضايقة أحد في المجلس. إنه تحذير من القيام بمثل هذه المغامرات الإقليمية المدمرة في المستقبل. بعد عام ٢٠١١، انتشر الإرهاب عبر منطقة الساحل والصحراء وغرب ووسط أفريقيا كالسرطان، ورغم كل الجهود، استمر في تهديد استقرار البلدان في ذلك الجزء من أفريقيا بل وخارج حدودها. ولسوء الحظ، سوف نضطر لفترة طويلة قادمة إلى مواجهة عواقب الأزمة التي فرضت من الخارج في ليبيا، والتي تشمل التدفقات غير الخاضعة للرقابة وغير القانونية للأسلحة والمهاجرين وانتشار الأيديولوجيات الراديكالية.

وفي ذلك الصدد، نعتبر أنه من المهم مواصلة تقديم كل المساعدات الممكنة للبلدان التي تحارب الإرهابيين لتعزيز إمكاناتها الوطنية وتشجيع تطوير التعاون الإقليمي القوي. وفي هذا المجال، فإن المطلوب هو الاتساق لا المنافسة، ويتجلى مثال جيد على ذلك في أنشطة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التابعة لدول حوض بحيرة تشاد، والتي تبذل الكثير من الجهود من أجل كبح أنشطة بوكو حرام. ونفهم أن الجهود الأمنية ينبغي أن تسير جنباً إلى جنب مع سياسات متطورة ترمي إلى تعزيز مؤسسات سلطة الدولة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وننوه بالجهود التي تبذلها في هذا الصدد بلدان لجنة حوض بحيرة تشاد وعقد المؤتمر الأول المعني باستقرار الحالة في بلدان المنطقة. ولا يمكن إلا الترحيب بالجهود المبذولة لإيجاد حلول للمشاكل الحالية على أساس فكرة الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

في الختام، أود أن أؤكد أن الاتحاد الروسي، كما كان الحال من قبل، سيواصل تقديم المساعدة إلى دول المنطقة من خلال المؤسسات الدولية والقنوات الثنائية، بدون أن تكون مساعدتنا مشروطة بأي مطالب ذات طبيعة سياسية.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد على المعلومات التي زودتنا بها اليوم. كما نعرب

عن امتناننا للإحاطتين الإعلاميتين للسيدة تشيترا ناغاراجان، كبيرة المستشارين بالمعنيين بالنزاعات في منظمة أدلفي للأبحاث، والسيد محمد بيلا، ممثل لجنة حوض بحيرة تشاد. ونود تسليط الضوء على عمل اللجنة في مجال تطوير آليات لمعالجة الأزمة في المنطقة، بما في ذلك أسبابها الجذرية.

ويساور بوليفيا القلق إزاء استمرار تهديد حركة بوكو حرام للأمن في حوض بحيرة تشاد، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في المنطقة. إن الهجمات الإرهابية الفظيعة لهذه المجموعة الإرهابية على المدنيين، بما في ذلك الاغتيالات وعمليات الخطف واستخدام الأطفال كمفجرين انتحاريين والعنف الجنسي ضد النساء وتجنيد الأطفال، تؤكد استمرار أهمية تنسيق الجهود للتصدي لأعمال العنف المتطرفة. ونقر بأن الجهود الدؤوبة التي بذلتها نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون مكنتنا من إحراز تقدم مشجع في الحد من القدرة القتالية للجماعة الإرهابية، ولكن يجب أن نواصل التصدي للأعمال الإرهابية التي تهدد السلام والأمن في المنطقة. ولذلك فإننا نعتبر أن دعم المجتمع الدولي مهم للغاية للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات وبلدان المنطقة التي تكافح الإرهاب بالنيابة عنا جميعا.

تواجه المنطقة حاليا أزمة إنسانية خطيرة، حيث يحتاج أكثر من ١٠ ملايين شخص إلى مساعدات إنسانية. ويجب أن يجعلنا هذا الواقع نركز اهتمامنا والتزامنا على توحيد جهود دول حوض بحيرة تشاد والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مع التركيز في المدى القصير على مكافحة انعدام الأمن الغذائي، ومعالجة الاحتياجات الأساسية للمشردين داخليا واللاجئين وأكثر الفئات ضعفا، مثل الأطفال والنساء، وتحسين نوعية الحياة لعامة السكان، من خلال إتاحة الوصول إلى الخدمات الأساسية. ولذلك، نشجع البلدان المانحة على الوفاء بتعهداتها التي التزمت بها في مؤتمر أوسلو الإنساني لعام ٢٠١٧ بشأن نيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد، والتمكين من تلبية تلك الاحتياجات.

تقر دولة بوليفيا المتعددة القوميات بأهمية وضع استراتيجية إقليمية مشتركة تأخذ في الحسبان الأسباب الكامنة وراء الأزمة في المنطقة، وكذلك المبادرات الرامية إلى مكافحة التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام. ونلاحظ أن حكومات البلدان المعنية تواجه تحديات معقدة في تنفيذ البرامج التي تعالج الأسباب الجذرية للأزمة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تخصيص جزء كبير من مواردها لقطاع الأمن. وسيكون من الضروري العمل على الحد من الفقر والتفاوتات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجنسانية، وزيادة قدرة البلدان على توفير الخدمات الأساسية والتعليم والبنية الأساسية. ويجب علينا أيضا أن ننظر في العواقب السلبية لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية. وفي هذا السياق، يؤدي نقص المياه والتصحر والجفاف إلى زيادة عدم الاستقرار في المنطقة.

وكما قلنا في جلسة العام الماضي بشأن الدبلوماسية الوقائية والمياه العابرة للحدود (انظر S/PV.7959)، خلال رئاسة بوليفيا لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه، تشترك دولتان أو أكثر في نسبة عالية من مصادر المياه العذبة في العالم. إن جودة المياه واستخدامها وندرتها يمكن أن تؤدي في كثير من الأحيان إلى نشوب نزاعات أو توليد الظروف التي تساعد على اندلاع النزاعات. لكن الدول التي تشترك في هذا المورد الضروري للحياة يجب أن تحول تلك الروابط إلى فرص للتعاون بفعالية حتى تتمكن من العمل بشكل شامل لتقاسم معارفها من أجل تعزيز التوافق وتحديد سياسات أكثر كفاءة وتعاوناً لإدارة المياه. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تضاعف هيئات الأمم المتحدة المختلفة، استنادا إلى ولاية كل منها، جهودها الرامية للتصدي بشكل مشترك لهذه المسألة مع الأطراف المعنية.

في الختام، نعتقد أنه سيكون من المهم للغاية مواصلة التنسيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ودعم هذه

الجهات في سياق تشجيعها على مضاعفة جهودها والعمل معها.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، نائبة الأمين العام أمينة محمد والسيد محمد بيلا والسيدة تشيترا ناغاراجان على بياناتهم الشاملة جدا. كما أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم لمناقشة الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد.

تتابع بولندا عن كثب الحالة السياسية والأمنية في هذه المنطقة، التي تواجه أزمة إنسانية مروعة، حيث يحتاج قرابة ١١ مليون شخص المساعدة فورا ويعيش أكثر من مليونين في حالة تشرد داخلي، ولا سيما من النساء والأطفال. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يظل منخرطا بالكامل وأن يرصد الحالة بعناية.

وندعم التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧). وندين بقوة جميع الهجمات الإرهابية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في المنطقة، بما فيها جرائم القتل وغيرها من أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال. ونعرب، في هذا الصدد، عن تقديرنا لعمليات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة الإرهاب والتي تهدف إلى إنهاء التمرد الذي تقوده بوكو حرام. غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله في هذا الصدد، حيث برهن عدد من الهجمات الإرهابية على أن تلك الجماعة لا تزال تشكل تهديدا كبيرا، لا سيما في الشمال الشرقي من نيجيريا.

وبغية إنهاء التهديد الإرهابي في منطقة حوض بحيرة تشاد، يجب على الأمم المتحدة، وبالتعاون مع البلدان المعنية، أن تعالج الأسباب الجذرية للعنف وعدم الاستقرار هناك، واللذين يرجعان إلى الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات المحلية المهمشة. وإذا لم نعالج هذه المسائل، فلن نتمكن من تعزيز الوقاية وكفالة إمكانية حل النزاعات على نحو مستدام. ولا يمكننا التصدي بفعالية لانتشار التطرف العنيف إلا من خلال تمكين الفئات المهمشة من سكان المنطقة، بمن فيهم النساء والأطفال وغيرهم من الفئات التي تعاني من التمييز. والمساعدة الإنسانية وحدها لا تكفي، في هذه المرحلة، لضمان سبل عيش مستقرة ومستدامة للسكان المتضررين. ويجب أن تعالج المساعدة الإنمائية الطويلة الأجل أوجه الهشاشة تجاه الكوارث في المنطقة، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ.

إن تغير المناخ يشكل تهديدا عالميا يواجهنا جميعا اليوم. فهو يعوق إمكانية الوصول إلى الموارد ويتسبب في الظواهر الجوية القصوى والكوارث وانعدام الأمن الغذائي ونقص المياه. ويمكن لكل هذه العوامل أن تؤدي إلى تصعيد النزاعات المحلية والإقليمية وأن تزيد من الهجرة. وتعي بولندا الآثار المدمرة الناجمة لتغير المناخ والتدهور البيئي، من بين عوامل أخرى، على الاستقرار في المنطقة، وندرك أهمية زيادة المشاركة الدولية في معالجة هذه المشاكل.

وإذ نحتفل بيوم المياه العالمي وإطلاق العقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل التنمية المستدامة“، (٢٠١٨-٢٠٢٨)، نود التأكيد على أهمية دور المياه في جدول أعمال السلام والأمن. ويجب علينا أن نتصدى للآثار السلبية التي يمكن أن تسببها المياه، أو انعدامها، وللتحديات التي يمكن أن تشكلها وأن نولي مزيدا من الاهتمام لأهمية تقييم وإدارة المخاطر بصورة ملائمة. وإذ نركز على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، ينبغي ألا ننسى الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة، إذ أننا قد شهدنا بالفعل العديد من الأزمات ذات الصلة بالمياه. ولذلك، نرحب بالمبادرات الإقليمية الرامية إلى تحسين الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد وإنعاش النظم الإيكولوجية المحلية ودعم سبل العيش المستدامة.

وستواصل بولندا، بصفتها رئيس الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، قيادة المفاوضات المتعلقة بالمناخ وفقا لروح اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، مع ضمان المشاركة المتساوية لجميع البلدان في مفاوضات شفافة وشاملة للجميع وشفافة، مع مراعاة أن حل المسائل الأمنية المرتبطة بالمناخ يصب في مصلحة البلدان المعرضة للتأثر بتغير المناخ. ويمكن كذلك أن يُنظر إلى التكيف الفعال مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره بوصفهما أدوات لمنع نشوب النزاعات، يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في بناء القدرة على الصمود في البلدان المتضررة.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أتقدم إليكم بخالص الشكر، سيدي، على إدراج مسألة اليوم الهامة جدا في برنامج عملكم، لنتمكن من مناقشة الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد للمرة الأولى خلال هذا العام ومن تسليط مزيد من الضوء على أزمة خطيرة لم تحظى سوى بالقليل جدا من اهتمام وسائط الإعلام.

ونشكر كذلك نائبة الأمين العام أمينة محمد والسيد محمد بيلا، ممثل لجنة حوض بحيرة تشاد، والسيدة تشيترا ناغاراجان، كبيرة المستشارين المعنية بالنزاعات في منظمة أدلفي، على إحاطاتهم الإعلامية، التي أكدت خطورة الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد وارتباطها بالسلام والأمن في أفريقيا، وبخاصة في وسط وغرب أفريقيا. إن الأنشطة العنيفة لجماعة بوكو حرام الإرهابية المسلحة في شمال شرق نيجيريا تلحق الضرر بجيران نيجيريا في حوض بحيرة تشاد – الكاميرون وتشاد والنيجر – بما لذلك من انعكاسات مدمرة على الأمن الغذائي وسبل العيش. وأدت أعمال جماعة بوكو حرام الإرهابية إلى مقتل ٠٠٠ ١٥ شخص في المنطقة وإلى تشريد ٢,٥ مليون آخرين في تلك البلدان الأربعة وإلى إعاقة إمكانية الوصول إلى الأراضي والأنشطة الزراعية، الأمر الذي أدى بدوره إلى حرمان إنساني هائل في منطقة تعاني أصلا من انعدام الأمن الغذائي والفقر وتدهور البيئة.

ويمثل ظهور جماعات إرهابية مثل بوكو حرام وغيرها من الجهات من غير الدول التي تعمل خارج نطاق القانون، مما يقوض سيادة الدول ويستغل أوجه ضعفها، سببا ونتيجة في آن معا للعوامل التي ذكرتها للتو. ويتضح هذا الوضع بصفة خاصة في قارتنا، ونشيد بالمجلس على المبادرات التي اتخذها بالفعل للتصدي له. غير أننا يجب أن نظل يقظين وأن نتخذ تدابير وقائية واستباقية لاستكشاف جميع المتغيرات التي تقوم بدور في معادلة السلام والأمن في المنطقة.

إن حوض بحيرة تشاد يواجه حالة إنسانية معقدة في شمال شرق نيجيريا وأقصى منطقة من شمال الكاميرون وفي غرب تشاد وجنوب شرق النيجر. ففي المناطق الأكثر تأثرا من تلك البلدان، يؤدي النزاع والتشرد إلى تفاقم العوامل البنيوية الأخرى التي تقوض سبل عيش الناس وتزيد من انعدام الأمن الغذائي والفقر وتحد من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليمية. ولسنا بحاجة إلى ذكر جميع الإحصاءات، ولكن وفقا لعدة تقارير، فإن حوالي ١١ مليون شخص يعيشون حالة ضعف شديد وهم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

وكما أكد العديد من الممثلين في المؤتمر الدولي لإنقاذ بحيرة تشاد من أجل إنعاش النظام الإيكولوجي للحوض من أجل استدامة سبل العيش والأمن والتنمية – الذي عقد في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير في أبوجا – فإن بحيرة تشاد، وهي جزء من التراث المشترك للبشرية، تقف شاهدة على حقيقة ارتباط الاحترار العالمي ارتباطا وثيقا بانعدام الأمن الغذائي وعدم الاستقرار.

تغير المناخ الذي تفاقم بسبب عدم كفاءة إدارة الموارد المائية على مر السنين قلص سطح البحيرة تشاد بنسبة ٩٠ في المائة

خلال الـ ٤٠ عاما الماضية. وكون البحيرة قد نضبت ولا تحتوي الآن سوى على ١٠ في المائة من حجم مياهها الطبيعي في السابق، إضافة إلى نقص الأغذية الحاد الناجم عن ذلك، أدى إلى العديد من أزمات السلام والأمن في المنطقة.

إن اتخاذ المجلس بالإجماع للقرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) في آذار/مارس من العام الماضي أثبت عزمه الثابت والحازم على دعم الجهود الإقليمية المبذولة لمكافحة جماعة بوكو حرام الإرهابية وحل الأزمة الإنسانية والقضاء على الأسباب الجذرية للحالة البالغة الصعوبة التي تجد منطقة حوض بحيرة تشاد نفسها فيها. الأزمة الأمنية والإنسانية المزدوجة هناك تضعنا في اختبار لاعتماد نهج متكامل وشامل حقا للتصدي للتحديات المتعددة الأوجه في المنطقة. إن المشاكل التي تواجه المنطقة، التي تتراوح بين الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة والاتجار بالأشخاص واختطافهم إلى انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ والتدهور البيئي، لا يمكن حلها بمعزل عن بعضها البعض.

وتود غينيا الاستوائية أن تشيد بالجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها لجنة حوض بحيرة تشاد والاتحاد الأفريقي، وخاصة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي أحرزت تقدما كبيرا في كفاحها من أجل استعادة الأراضي التي استولت عليها جماعة بوكو حرام والتي أظهرت أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية يمكن أن تضطلع بدور فعال في هذه السياقات. الهياكل فوق الوطنية لتشكيل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل قامت أيضا بدور فعال في الجهود الإقليمية الرامية إلى القضاء على العنف في المنطقة. واتباع نهج إقليمي متسق تجاه الأزمة أمر أساسي لتحقيق النتائج التي نصبو إليها.

لكن المكاسب الأمنية لا بد أن تقترن بدعم التنمية مع التركيز على المساعدة في حالات الطوارئ في الإنتاج الغذائي – الزراعة وتربية الماشية ومصائد الأسماك – ومعالجة العوامل المؤدية لعدم الاستقرار في المنطقة. تلبية الاحتياجات الفورية ستمهد السبيل للأنشطة المتوسطة الأجل والطويلة الأجل التي يمكن أن تساعد على زيادة قدرة السكان على الصمود.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقديرنا للتصميم الكبير حكومات نيجيريا وتشاد والكاميرون والنيجر على مكافحة جماعة بوكو حرام، والتأكيد عليه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لهولندا.

إن المجلس باتخاذه القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) بشأن حوض بحيرة تشاد العام الماضي أقر بأن الأمن والتنمية وحقوق الإنسان أمور مترابطة. وأقر المجلس أيضا بأن هذه الصلات حاسمة الأهمية لتحقيق نهج فعال وشامل إزاء تحقيق الاستقرار والمصالحة ومكافحة الإرهاب. لكن يجب علينا أيضا تعزيز الإجراءات الوقائية.

إن الأزمة الراهنة في منطقة حوض بحيرة تشاد جاءت نتيجة تقاعسنا الجماعي قبل ١٥ عاما عن معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة. وأود أن أسلط الضوء على هذه الحقيقة بالتركيز على الأسباب الجذرية الثلاثة التي نشعر حيالها بالقلق بصفة خاصة في هذا السياق. السبب الأول هو المياه وتغير المناخ؛ وثانيا، التحديات الاجتماعية – الاقتصادية؛ والثالث هو عدم إشراك وتمكين المرأة.

وفيما يتعلق بالسبب الأول، المياه والمناخ، قال الأمين العام غوتيريش إن المياه والسلام والأمن ترتبط ارتباطا لا انفصام فيه. وهو محق تماما. وكما قال الآخرون فإن اليوم هو يوم المياه العالمي. وهذا سبب آخر لتسليط الضوء على مثال توافر المياه والتحديات التي يطرحها ازدياد تقلبات المناخ حول بحيرة تشاد. هذان العاملان لهما تأثير حقيقي على سبل كسب الرزق والزراعة وصيد الأسماك والأمن الغذائي كما ذكر السيد بيلا ببلاغة في وقت سابق اليوم. بناء القدرة على الصمود بهدف منع المزيد من التوترات يتطلب الاستثمار في الإدارة المتكاملة والمستدامة للمياه مع مراعاة آثار تغير المناخ.

هذا الشهر، قدم الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه، ورئيس وزراء هولندا عضو نشط فيه، تقريره المعنون، الحفاظ على كل قطرة ماء. وأود أن أسلط الضوء على بعض توصياته. أولا، ينبغي لنا معالجة الآثار السلبية والتحديات التي يمكن أن تتسبب فيها المياه؛ ثانيا، ضرورة إجراء تقييم مناسب للمخاطر وحلول الإدارة؛ ثالثا، الأسباب الجذرية المتصلة بالمياه؛ ورابعا، ينبغي لنا اتخاذ إجراءات استباقية. هذه التوصيات حاسمة الأهمية لكل من ندرة المياه وتغير المناخ.

أما السبب الجذري الثاني الذي نود إبرازه هو الافتقار إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يجعل السكان عرضة للتجنيد من قبل المتطرفين العنيفين، كما أوضحت السيدة ناغاراجان في وقت سابق. لقد ارتقت المنطقة نفسها للتصدي لهذا التحدي ونشيد بها على ذلك. فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، التي تضم بنن والكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا، قد أبعدت جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأود أن أثني على الجهود التي تبذلها، وأرحب بحضور زملائنا من تلك البلدان معنا اليوم. لكن يجب بذل المزيد من أجل معالجة العوامل الكامنة التي تدفع الأشخاص إلى التطرف العنيف. بعثة الأمم المتحدة المشتركة الأخيرة خطوة أولى طيبة في وضع البرامج المراعية لظروف الصراع على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين الفرص الاجتماعية والاقتصادية. إننا ندعو الأمم المتحدة إلى تعزيز ذلك النهج وتحسين عملية إطلاع مجلس الأمن على هذه الجهود.

وهذا يقودني إلى السبب الجذري الثالث الذي أود أن أتناوله، وهو عدم إشراك المرأة وتمكينها. النساء والفتيات في منطقة بحيرة تشاد يتعرضن على نحو غير متناسب للأضرار كأهداف للإرهاب وبسبب فقد سبل كسب العيش. وكما أوضحت السيدة ناغاراجان في مثل هذه الحالات الصعبة، تصبح الفئات الضعيفة أكثر ضعفا. لكن المرأة طرف فاعل قوي أيضا في بناء القدرة على الصمود وفي النهوض بالتنمية المستدامة في المنطقة. ونحن بحاجة إلى استجابة متكاملة تكفل الإدماج الكامل للنساء والفتيات ومشاركتهن كراعيات لمستقبلهن.

وأود أن أواصل بالدعوة التالية إلى العمل. وبغية كفالة اتباع نهج أكثر تكاملا في الأجل الطويل للحفاظ على السلام في منطقة بحيرة تشاد، نطلب إلى الأمم المتحدة بذل الجهود التالية. أولا، نحن بحاجة إلى إجراء تقييم متكامل للمخاطر وتحليل للصراعات والإنذار المبكر. ثانيا، تقوم الحاجة إلى المزيد من القدرة على تقييم المخاطر والإدارة على نحو مشترك من جانب جميع هيئات الأمم المتحدة. ثالثا، نحن بحاجة إلى مراعاة تغير المناخ. رابعا، نحن بحاجة إلى كفالة التخطيط والبرامج المراعية للصراع ونوع الجنس والمناخ، مثل خطط تحقيق الاستقرار التي تأخذ في الاعتبار توافر الموارد حول بحيرة تشاد. خامسا، نحن بحاجة إلى التقارير والتقييمات الشاملة من أجل إجراء تحليل دقيق للعديد من المخاطر التي تهدد السلام والأمن وما لها من آثار على البرامج الأخرى في المنطقة. التقرير المقبل لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل سيوفر فرصة جيدة لتحقيق ذلك عمليا. أخيرا، نحن بحاجة إلى تطبيق الدروس المستفادة من حوض بحيرة تشاد وضرورة اتخاذ إجراءات وقائية في مناطق أخرى.

وفي الختام، إن مجلس الأمن باتخاذه القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) أظهر قدرته على الدعوة إلى اتخاذ إجراءات مبكرة في منطقة بحيرة تشاد. بيد أن منطقة حوض بحيرة تشاد ليست فريدة من نوعها. إذ تتضح الأسباب الجذرية للنزاعات في كثير من الأماكن في العالم. ونريد أن يكون القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) هو القاعدة وليس الاستثناء، كي يتمكن المجلس من اتخاذ الإجراءات الوقائية من أجل الأجيال المقبلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأود أن أشجع مرة أخرى جميع المتكلمين على أن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد محمد باندي (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر، بالنيابة عن حكومات الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا، رئاسة مملكة هولندا على تنظيم هذه الإحاطة الهامة. فهي توضح الموقف الإيجابي لهولندا، بل ومجلس الأمن، صوب حل التحديات العديدة التي تواجه منطقة حوض بحيرة تشاد.

ونعرب عن تقديرنا الخاص لنائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، على ملاحظاتها. ونشكر السيد بيلا والسيدة ناغاراجان على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما نشكر أعضاء المجلس على بياناتهم.

لقد أثر تمرد جماعة بوكو حرام سلباً على كل جوانب النشاط البشري تقريباً، بما في ذلك الاقتصاد والحكم وحياة الناس وسبل معيشتهم في جميع أنحاء منطقة حوض بحيرة تشاد. قوبل التمرد بالعزيمة والصمود من القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، من بين آخرين، ونتيجة لذلك لم نبرح نرى ظهور ناجين وضحايا يتم إنقاذهم كانوا حتى وقت قريب يعانون القمع الوحشي لجماعة بوكو حرام. في الواقع، قبل ثلاثة أيام، احتفلنا بالإفراج عن ١٠٥ فتيات من فتيات دابتشي المختطفات الـ ١١٠. وتلتزم نيجيريا بإنقاذ الضحايا المتبقين، فضلا عن المختطفات في وقت سابق.

وأغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد التزام حكوماتنا بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، إقرارا منها بأن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الدول في حدود ولايتها الوطنية. ويؤكد هذا الاقتناع عزم حكوماتنا على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين في المعركة ضد جماعة بوكو حرام الإرهابية والجماعات المماثلة.

وعلى الرغم من هذا التقدم، فإننا ندرك التحديات الأخرى في المنطقة، بما في ذلك تغير المناخ، والتغيرات الإيكولوجية والبيئية، ولا سيما تقلص مساحة بحيرة تشاد. وسيتطلب تفادي هذا تدخلا دوليا لإعادة الحياة للبحيرة. البحيرة عزيزة جدا علينا، فهي مصدر رزق لأكثر من ٤٥ مليون شخص يعيشون في المنطقة. وهي من أقدم البحيرات في أفريقيا وتتشارك فيها الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والنيجر ونيجيريا.

الناس الذين يعيشون في المنطقة يعتمدون على بحيرة تشاد في الزراعة وأنشطة صيد الأسماك والثروة الحيوانية، بل وفي رفاههم الاقتصادي. للأسف، كل هذا أصبح تاريخا بسبب نضوب البحيرة. وقد أدى ذلك إلى عواقب وخيمة بالنسبة لشعوبنا. الأنواع السمكية اختفت، تاركة الصيادين عاطلين عن العمل؛ المزارعون والرعاة يكافحون على الماء القليل المتبقي؛ يقطع الرعاة مسافات طويلة بحثا عن العشب الأخضر، مما يسفر عن النزاعات؛ وينضم شبابنا إلى الجماعات الإرهابية بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة. وصافي أثر كل هذا هو عدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. لذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى إعادة تكريس العمل الدولي وزيادة الاهتمام العالمي والمشاركة النشطة مع بلدان منطقة بحيرة تشاد لتسريع جهود التعافي والتصدي للأسباب الجذرية للإرهاب، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧) والبيان الرئاسي الأخير S/PRST/2018/3 عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي اعتمده مجلس الأمن في ٣٠ كانون الثاني/يناير.

وسيتطلب هذا الأمر التعاون القوي للأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، في منع نشوب النزاعات وإدارتها. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور القيادة الأساسية في مجال صون السلام والأمن الدوليين، عن طريق توفير التمويل الكافي على نحو مستدام ويمكن التنبؤ به وغيره من عناصر التمكين للمبادرات الإقليمية وعمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، ندعو إلى التعجيل بصرف مبلغ ٤٥٨ مليون دولار للأغراض الإنسانية الذي أعلن عنه في مؤتمر أوسلو ٢٠١٧.

ومن جانبنا، قامت حكومات دول لجنة حوض بحيرة تشاد، بدعم من اليونسكو، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي وحكومات ألمانيا والصين، كندا، واليابان، وهولندا، وهنغاريا، وفرنسا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بتنظيم المؤتمر الدولي المعني بإنقاذ بحيرة تشاد في أبوجا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير.

وسعى المؤتمر، الذي عقد تحت عنوان ”إنقاذ بحيرة تشاد لإحياء النظم الإيكولوجية للحوض من أجل سبل العيش المستدامة والأمن والتنمية“، في جملة أمور، إلى خلق وعي عالمي بالتحديات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية الناجمة عن تقلص مساحة بحيرة تشاد، وتهديد سبل كسب الرزق، بما في ذلك انعدام الأمن، وما إلى ذلك. كما ناقش وتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مختلف الخيارات لإحياءالبحيرة، بما في ذلك مشروع نقل المياه من نهر أوبانغي في أفريقيا الوسطى إلى بحيرة تشاد.

ويسرنا أن نبلغ المجلس بأن المؤتمر اعتمد خريطة طريق لتنفيذ توصيات المؤتمر من شأنها أن تؤدي إلى إحياء البحيرة، وصيد الأسماك والزراعة المروية، كوسيلة للتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ في الحوض، وإيجاد فرص العمل، مما يؤدي إلى تخفيض الأنشطة الإرهابية وزيادة إيرادات السكان وإيرادات بلدان حوض بحيرة تشاد. ونتطلع إلى دعم المجتمع الدولي في تنفيذ خريطة الطريق هذه المدروسة جيدا.

ونود أن نؤكد أيضا التزامنا بمعالجة التحديات المعقدة والمتعددة الأوجه التي تواجه المنطقة من خلال معالجة الأسباب الجذرية للأزمات بطريقة كلية. وفي هذا السياق، وضعت حكوماتنا برامج، مثل خطة بخاري في نيجيريا؛ برنامج النهضة في النيجر؛ وخريطة طريق الإنعاش، البرنامج الخاص الثلاثي السنوات للشباب في الكاميرون؛ ورؤية عام ٢٠٣٠: تشاد التي نصبو إليها في تشاد؛ وخطة عمل التأقلم مع آثار تغير المناخ في حوض بحيرة تشاد للجنة حوض بحيرة تشاد.

وكما ذكر كثيرون آخرون، مطلوب أيضا إيلاء الاهتمام الخاص وتقديم الدعم من جانب المجتمع الدولي لتخفيف محنة اللاجئين والمشردين داخليا في المنطقة، ولا سيما النساء والأطفال.

وبينما نواصل هذه الرحلة صوب هدفنا، نود أن نغتنم هذه الجلسة لالتماس تعاون المجلس ودعمه المستمرين. يجب أن نعالج مسائل بحيرة تشاد بالسرعة التي تستحقها وأن نبدي الالتزام السياسي اللازم لإنعاش البحيرة. معا، دعونا نشترك في مهمة إنقاذ بحيرة تشاد بهمة وعزم وتعاون دولي متجدد، إذ أن تقاعسنا أو تأخيرنا سيؤدي إلى استمرار تسارع تدهور مستوى معيشة الملايين من أبناء شعوبنا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة لقارتنا.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزامنا بإعادة بحيرة تشاد إلى مجدها السابق. وإذ ندرك أن جهودنا ستكون مثمرة بقدر أكبر مع الدعم الدولي، ندعو إلى التنفيذ الكامل لأحكام القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، ولأن يظل شركاؤنا الدوليون – على الصعيدين التقني والمالي – ثابتين في دعمهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا لمقدمي الإحاطتين، السيد بيلا والسيدة ناغاراجان.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.